Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الآثار

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص: الصيانة والترميم

مدينة تلمسان العتيقة:
سبل حمايتها والمحافظة عليها

من إعداد الطالبة:

بورقبة سامية

إشراف الأستاذة :

د. دحماني صبرينة نعيمة

السنة الجامعية :

1439 – 1440 هـ/2018– 2019 م

إهداء

الحمد لله عز وجل قبل كل شيء على توفيقه لإتمام هذا البحث

إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما أهدي عملي هذا

إلى إخوتي وأقربائي

إلى أصدقائي وزملائي في قسم علم الآثار

إلى كل من لقنني علما منذ أو ل يوم دراسي إلى يومنا هذا

الشكر والعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة دحماني صبرينة التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها...

..... فلك كل التقدير والشكر

وأتوجه بالشكر والإمتنان إلى زملائي بقسم علم الآثار الذين دعموني في إنجاز هذا العمل

وكل من عمال المكتبة والديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية واستغلالها ومصلحة التراث بمديرية الثقافة

وإلى كل من دعمني سواء من قريب أو من بعيد

مقدمة

عملية الحفاظ على التراث الأثري لا تقتصر على المعالم التاريخية والمواقع الأثرية فقط بل تتعدى ذلك إلى الحفاظ عليها ضمن نسيجها العمراني خاصة تلك التي تجسد في مجموعها تخطيط عمارة حضارة معينة، مُشكِّلة مدينة تاريخية قديمة، كما هو الحال بالنسبة للمدينة العتيقة تلمسان التي تعبر عن بصمة الحضارة الإسلامية بالمنطقة.

تأسست هذه المدينة العتيقة على مراحل تاريخية متتابعة لتكوّن بذلك نسيجها المعماري والعمراني ذو النمط الإسلامي، إلا أن المرحلة التي وقعت فيها المدينة بأيدي الاحتلال الفرنسي أدت إلى تغيير الكثير من ملامحها القديمة لما أحدثته من تدخلات وتغيرات على نسيجها العمراني وهدم وتخريب في إطار تطوير المدينة وطمس الهوية الإسلامية بها.

لم تتوقف أعمال التغيير عند هذا الحد بل استمرت مع التطور الصناعي والتكنولوجي الحاصل في مجتمعاتنا الحالية والثقافة الغربية التي تغلغلت بداخله، لتكتسي المدينة العتيقة تلمسان النمط الغربي الذي شكل نقطة ضعف وتخريب وتدمير العديد من المنشآت والمباني القديمة لتحدث خللا بالتخطيط الأصلي للمدينة وبنمطها التقليدي.

ورغم كل المبادرات التي أدرجت في إطار حماية هذه المدينة العتيقة إلا أنها لا تزال تعاني، ويمكن القول عنها أنها في حالة جد متدهورة ما يستدعي التدخل الفوري للوقف هذه الأضرار ولوضع حد للمشاكل الناتجة عن العامل البشري باعتباره العامل الأساسي في الحالة التي وصلت إليها هذه المدينة. لذلك ارتأينا أن يكون موضوع هذه الدراسة حول: **"المدينة العتيقة تلمسان: سبل حمايتها والمحافظة عليها"**.

ودوافع اختيارنا لهذا الموضوع توزعت بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، فالذاتية: كوننا نميل لهذا النوع من الدراسات التي تهتم بالحفاظ على المدن التاريخية، أما الموضوعية: فتتمحور حول

نقص هذا النوع من الدراسات المتعلق بحماية وحفظ المدن القديمة والمراكز التاريخية واقتصاره فقط على معالم ومواقع منفردة متغافلين بذلك البيئة المحيطة بها وكونها جزء من نسيج عمراني متكامل.

وهدفنا الأساسي من وراء هذه الدراسة هو التعريف بالمدينة العتيقة تلمسان وأهميتها التاريخية والحضارية، والتي أخذت في الزوال يوما بعد يوم نظرا للإهمال والتلف والمشاكل التي أضحت تشكل عائقا على أصالة هذه المدينة، لوضع الحلول المناسبة للحد من هذا التدهور.

وبما أن المدينة العتيقة تلمسان في تدهور مستمر بفعل الأخطار التي تهدد بقاءها، فما هي الطرق المتبعة لحماية هذه المدينة والمحافظة عليها؟ وما هي والإجراءات اللازمة للحد من تفاقم الأوضاع بها، وإعادة إحياء تلمسان القديمة من جديد؟

وقد اتبعنا في انجاز هذا العمل منهجين أساسيين هما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فالأول تم توظيفه في الدراسة التاريخية للمدينة وتطورها، أما الثاني فاعتمدنا عليه في وصف وتحليل الوضع الحالي للنسيج العمراني المكون للمدينة العتيقة تلمسان لوضع مقترحات من أجل حمايتها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة وفصل تمهيدي تضمن أهم المصطلحات المتداولة خلال هذا البحث ومفهومها خاصة المتعلقة بالحفاظ والحماية حتى يتسنى للقارئ أخذ فكرة حول هذه المصطلحات، ففي الفصل الأول كان لابد من التعريف بالمدينة العتيقة تلمسان بداية بموقعها الجغرافي مرورا بأهم الفترات التاريخية التي شهدتها هذه المدينة وصولا إلى تكوين نسيجها العمراني الذي مر بمجموعة من المراحل التاريخية، أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة المشاكل والأخطار التي تهدد هذه المدينة العتيقة من أضرار ناتجة عن عوامل بيئية وأضرار ناتجة عن عوامل بشرية وأهم التدخلات الترميمية التي شهدتها، ليتضمن الفصل الثالث والأخير اقتراحات حول سبل وطرق حمايتها والمحافظة عليها، لنختم بحثنا بأهم

النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة التي تجسدت في مجموعة من التوصيات، كما دعمنا دراستنا بمجموعة من المخططات والصور التوضيحية.

وفي معالجة هذا البحث استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوعنا، خاصة المصادر التي تضمنت التطور التاريخي لهذه المدينة وأهمها:

- عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**.
- يحي ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**.
- ابن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب** .
- محمد بن عبد الله التنسي، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان)**.

وبعض المراجع التي تنوعت بين ماله صلة بالتطور العمراني للمدينة العتيقة تلمسان وبين نوعية الدراسة والمتمثلة في طرق الحماية والحفاظ على النسيج المعماري للمدن القديمة، وأهم هذه المراجع:

- الرزقي شرقي، **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م**.
- جورج مارسي، **تلمسان**.
- السيد محمود البنا، **المدن التاريخية: خطط ترميمها وصيانتها**.
- هزار عمران، جورج دبورة، **المباني الأثرية : ترميمها، صيانتها والحفاظ عليها**.

ومذكرات تخرج:

- نقادي سيدي محمد، **التصميم العمراني لمدينة تلمسان ودلالتها الاجتماعية**، رسالة ماجستير.

- Mahdid Souma, **Le tourisme culturel durable comme facteur de mise en valeur du patrimoine architectual : Le cas de la ville historique de Tlemcen**, Thèse de magister en Architecture.
- Boukerch Djamel, **Evolution de la ville de Tlemcen pendant la période colonial (Eléments de croissance et de transformation)**, thèse de magister en urbanise.

ومجموعة من القوانين والمراسيم التي تخص موضوعنا.

فصل تمهيدي: مفاهيم عامة

1- المدينة

2- المدينة العتيقة

3- أساليب الحفاظ

4- نظرية المحافظة على المدن العتيقة ومناهج التخطيط والسياسات العمرانية

ظهر الاجتماع البشري منذ القدم، إذ بدأ الإنسان بتشكيل جماعات بعد أن كان يعيش كل بمفرده والتف حول المسطحات المائية والوديان وشكل قرى صغيرة واعتمد على الزراعة والرعي، وبدأ في تنظيم حياته الاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية، ومن ثم كبرت التجمعات البشرية وأخذ الإنسان في تشييد المباني المعمارية وخطت المدن وتوسعت رقعتها الجغرافية وتطورت مع تعاقب الحضارات، فانتشرت هذه المدن واختلفت من مكان لآخر، وقبل الخوض في هذه الدراسة لابد من ضبط أهم المصطلحات والتي تمثل أساس هذا الموضوع، فقبل إعطاء مفهوم للمدينة العتيقة وجب التطرق لمفهوم مصطلح "المدينة"، وبما أن دراستنا تتعلق بموضوع الحماية والمحافظة استلزم ذلك التعريف بهذه المصطلحات وما يندرج تحتها من مفاهيم كالصيانة والترميم والتأهيل...وغيرها، والتي سنأتي على ذكرها في هذا المدخل.

1 – المدينة:

يعتبر مصطلح المدينة كثير التداول في مختلف ميادين الحياة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو علمية...، وكلها تصب في مجال واحد وهو أنها عبارة عن تجمع سكاني ضمن نسيج معماري منظم يضبطه إطار جغرافي محدد[1].

ويرجع الاشتقاق اللغوي لكلمة المدينة في الأصل إلى كلمة "دين" وأصلها من الأرامية والعربية، أي أنها ذات أصل سامي، وقد عُرفت عند الأكاديين والأشوريين "**بالدين**" أي "**القانون**"، ويقصد "**بالديّان**" في اللغة الأرامية والعبرية: "**القاضي**" ومصدرها في الأرامية: "**مدينتنا**" وتعني : "**القضاء**" [2] ؛ وهذه التفسيرات تتوافق مع ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إذ جاء في تفسير القرآن الكريم أنّ كل المواضع التي أطلق عليها لفظ " **مدينة**" كان عليها حكّام وملوك يمارسون فيها الجانب القضائي والديني والإداري والسياسي، بحيث ميّز المدينة عن القرية من خلال صفة **التقاضي**؛ أما في الحديث الشريف فإنّ "**الديان**" يُقصد به : "**الملك**" أو "**الحاكم**"، حيث ورد عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو

[1] إياد عاشور الطائي، **تخطيط المدن في المغرب العربي: دراسة تراثية حتى مطلع القرن الرابع الهجري**، ط1، دار دجلة، الأردن، 2010م، ص 17.

[2] محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص15.

على المنبر يقول: « يأخُذُ الديّانُ سمواته وأرضيه بيده، قبض يده وجعل يقبضها ويبسطها ... » ومعنى هذا الحديث يتفق مع اشتقاق الكلمة من الدين والملك والقضاء [1].

أما في معجم لسان العرب لابن منظور فقد أرجع اشتقاق الكلمة للفعل: **"مَدَنَ"**، ومَدَنَ بالمكان أي: أقَامَ بِه، ومنه المدينة، وجمعها مدائِنٌ ومُدْنٍ ومُدُنٍ، والمدينة: الحِصنُ يُبنَى في أُصْطُمَّةِ* الأرضِ[2]، ويقال: **المدينة** هي: **الأمَّةُ، ومدَّن المدائِن تمدِينًا**: أي **مَصَّرَهَا**[3].

اصطلاحا: ذكر ابن خلدون في مقدمته أنّ : " الاجتماع الإنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدنيٌّ بالطبع أي لابدّ له من الاجتماع الذي هو المدينةُ في اصطلاحهم وهو معنى العمران" [4] أي أنّ اجتماع الإنسان يشكل المدينة، أما القزويني فقد عرفها بقوله: "عند حصول الهيئة الاجتماعية لو اجتمعوا في صحراء لتأذوا بالحر والبرد والمطر والريح ولو تستروا بالخيام والفرقاعات لم يأمنوا مكر اللصوص والعدو،ولو اقتصروا على الحيطان والأبواب كما ترى في القرى التي لا سور لها لم يأمنوا صولة ذي البأس فألهمهم الله تعالى اتخاذ السور والخندق والفصيل فحدثت المدن والأمطار والقرى والديار...واتخذوا للمدن سورا حصينا مانعا وللسور أبوابا عدة حتى لا يتزاحم الناس بالدخول والخروج بل يدخل ويخرج من أقرب باب إليه..."[5] وهنا أظهر الفرق بين المدينة والقرية والمتمثل في السور الذي يحمي المدينة من جل الأخطار.

---

[1] محمد عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص 16، ينظر أيضا: بن زغادي محمد، **تأثير التنمية الحضرية على المواقع والمعالم الأثرة بتلمسان**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م، ص 2، 3.

*الأُصطُمَّة: هي معظم الشيء، يُنظر: عدنان محمد فايز الحارثي، **عمران القاهرة وخططها في عهد صلاح الدين الأيوبي 564-589هـ/ 1168-1119م**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص41.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، مج 6، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1119م، ص4161،4160.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م، ص1518.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تح: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001م، ص 54.

[5] زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 5.

ويرى علماء الاجتماع في العصر الحديث أن التمدن هو تعبير عن تمركز سكاني منظم، يعيش فيه الناس في حالة تفاعل اجتماعي واقتصادي ويتمتعون بإدارة عامة وتسهيلات تتناول جوانب الحياة المختلفة[1].

كما تعرف المدينة بأنها أكبر تظاهرة مورفولوجية عرفها العمران المدني، وتمثل تجمعا سكانيا داخل رقعة جغرافية محددة بهيكل عمراني متميز، ومستوى حضاري عالي وعلاقات اجتماعية معقدة ويمارس سكانها أعمالا إدارية وتجارية وصناعية، وهي تمثل شكلا من أشكال الاستقرار يرجع إلى بدايات الحضارة، وتعتبر ظاهرة متطورة ومتغيرة يتوقف شكلها وطبيعتها على الحضارة والمرحلة الحضارية التي تنتمي إليها[2].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن تشكل المدينة مرتبط باجتماع الإنسان ونشاطاته المختلفة.

2- المدينة العتيقة:

مصطلح العتيق لغة: هو القديم من كلّ شيء، والبيت العتيق بمكَّة هو البيت القديم، لأنه أول بيت وضع للناس[3] .

ومنه فان المدينة العتيقة هي المدينة القديمة أو المدينة التاريخية كما نجدها في مختلف المراجع، بحيث تعرف بأنها: المدينة القديمة التي تحتفظ بمعالمها وطرزها المعمارية والفنية، وسماتها الحضارية القديمة[4] ، والمدينة الإسلامية العتيقة هي أي مدينة قديمة لازالت تحمل في ثناياها تراث الماضي وحضارته، أو هي المدينة التي تحمل في تفاصيلها تاريخ الماضي والذي تحكيه من خلال عناصر وان كانت بسيطة فان لها مدلولا تاريخيا وحضاريا مثلما نجد في شوارعها وأزقتها من حيث الشكل والاتجاه، والضيق والاتساع، تسرد معان تاريخية تتصل بجوانب سياسية لحروب ودفاع وإجراءات أمنية إلى جانب العادات والتقاليد التي كانت سائدة فيها، كما ترتبط بمناخ وظروف

[1] عدنان محمد فايز الحارثي، المرجع السابق، ص 43، 44.

[2] إياد عاشور الطائي، المرجع السابق، ص17.

[3] ابن منظور، المصدر السابق، مج 4، ص 2799.

[4] السيد محمود البنا، **المدن التاريخية: خطط ترميمها وصيانتها**، ط 2، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009م، ص 13.

جوية خاصّة[1]. وبذلك فالمدينة العتيقة هي عبارة عن مجموعة من المعالم التاريخية التي تشكل فيما بينها النسيج المعماري القديم للمدينة.

3- أساليب الحفاظ:

وقد حددت استراتيجيات العمل في مجال المحافظة على المباني الأثرية بما فيها المدن والأحياء العتيقة وما تحتويه من مباني ومسالك وشوارع عتيقة، وذلك طبقا للمعايير الدولية التي وضعتها اليونسكو(UNESCO) إما من خلال المواثيق الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للآثار (ICOMOS) أو من خلال إصدارات المركز الدولي للحفاظ على الممتلكات الثقافية (ICCROM) والاتفاقيات الصادرة عن مركز التراث العالمي (WHC)، بحيث وضعت مجموعة من التعاريف لأساليب المحافظة، وهي تشمل ما يلي [2]:

3-1- المحافظة: Preservation

لغة: هي المواظبة على الأمر، وفي القرآن الكريم: « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ » أي صَلُّوهَا في أوقاتها، وحَفِظْتُ الشَّيْءَ حِفْظًا أيْ حَرَسْتُهُ والمحَافظَةُ هي: المرَاقَبَةُ[3] ، والحِفظُ: قِلَّةُ الغَفْلَة[4] .

وكلمة **Preservation** : مشتقة من الكلمة اللاتينية: **Praeservare** والتي تنقسم إلى جزأين :

- **Prae** : وتعني: قبل.
- **Servare** : وتعني: الحماية الأمان.

أي الحماية المسبقة أو الحفاظ المسبق[5].

---

[1] السيد محمود البنا، المرجع السابق، ص 14.

[2] إيزيس محي الدين عبده فهد، **تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا " أورفيتو حالة دراسية " وإمكانية تطبيقها في فلسطين "عراق بورين حالة دراسية"** ، رسالة ماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م، ص 48.

[3] ابن منظور، المصدر السابق، مج 2، ص 929.

[4] الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 382.

[5] هزار عمران، جورج دبورة، **المباني الأثرية : ترميمها، صيانتها والحفاظ عليها**، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1997م، ص 94.

اصطلاحا: إن المحافظة على الأبنية الأثرية والتاريخية تتم من خلال منع تدهورها وصيانتها وتحسين بيئتها المحيطة بها مع الحفاظ على خصائصها المعمارية والتاريخية[1] .

وهي كذلك حماية المدن القديمة والبيئة التاريخية والمباني التراثية من أي تشويه أو تدمير قد يحدث عن عمد أو عن جهل، وهي محاولة إنقاذ هذه المناطق من فقدان هويتها وطابعها العمراني المميّز، والهدف منها ليس إعاقة حركة النمو والتطور وإنّما الحفاظ على أصالة المدينة العتيقة واستمرارية البيئة التاريخية بها[2] ، كما أنها ليست عبارة عن تحديث للمدينة والحفاظ على بعض الرموز المتفرقة بل ترتقي إلى إعادة إحياء قلب وروح الكيان الحضري وحمايته من تأثير الضغوط التي تؤدي إلى طمس معالمها المعبرة عن الأصالة[3] .

3-2- الحماية: Protection

لغة: كلمة مشتقة من الفعل حَمِيَ، وحَمَى الشَّيْءَ يَحْمِيهِ حَمْيًا وحِمَايَةً أي: مَنَعَهُ[4] ودَفَعَ عَنْهُ[5] .

اصطلاحا: يقصد بها **وقاية** المبنى من كل الأخطار التي يتعرض لها وتسبب دماره و**علاجه** من أسباب التلف، وهي بذلك تنقسم إلى قسمين:

3-2-1- **الوقاية:** وتعني إيقاف تأثير سبب العلة لإيقاف عملية التشوّه، وهي بدورها تنقسم إلى جزأين: **منع حصول التلف** و**المراقبة الدورية**.

فمنع حصول التلف يكون بالسيطرة على البيئة المحيطة وذلك بمنع تأثير عوامل التلف، أما **المراقبة الدورية:** فتكون بوضع المبنى تحت الرقابة وإجراء معاينات مستمرة وفحوص دورية منتظمة للتأكد من حالة المبنى وذلك لمنع الانهيارات المفاجئة أو التهدم وكذا مراقبة حالة الترميم ومدى فاعلية عوامل الوقاية، والهدف منها هو منع أي تلف جديد وتدارك أي خلل محتمل يحصل في نظام الوقاية.

---

[1] إياد عاشور الطائي، المرجع السابق، ص 194.

[2] إيزيس محي الدين عبده فهد، المرجع السابق، ص 17.

[3] إياد عاشور الطائي، المرجع السابق، ص 194.

[4] الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 409.

[5] ابن منظور، المصدر السابق، مج 2، ص 1014.

3-2-2- **العلاج**: وهو إيقاف التلف على المبنى نفسه وتدارك التأثيرات الخطرة وعلاجها، ويشمل عمليات **التقوية** و**الإصلاح** و**التجديد**[1] .

3-3- **الصيانة**: Conservation

لغة: هي كلمة مشتقة من الفعل صون، والصّوْنُ: أن تَقِيَ شيئًا أو ثوبًا، وصَانَ الشَّيْءَ صَوْنًا وصِيَانَةً واصْطَانَهُ[2] وحفظه[3].

وإذا ما رجعنا لأصل مصطلح صيانة Conservation: نجد أنها كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني Conservare وهي تتألف من جزأين:

Con : وتعني مع بعض – معا.

Servare : تعني: الحماية والإنقاذ للوصول إلى الأمان[4].

وفي القرن الثامن عشر عرفت كلمة Conservatory كمبنى تتم في داخله حماية النباتات الحساسة، وقد ظهر لأول مرة في فرنسا عام 1789م مصطلح Conservatoire والذي يعني معهد حماية التقاليد، ليتطور بعد ذلك إلى مدرسة لتعليم الموسيقى، ومع بداية القرن 19م أخذ المصطلح Antiquité conservation يطلق على الأعمال والدراسات العلمية التي يقوم بها المتخصصون في مجال صيانة الآثار وهدفها معالجة الآثار من مظاهر التلف المختلفة وصيانتها[5].

ونجد أن هناك علاقة وطيدة بين مصطلح صيانة Conservation ومصطلح حفظ Preservation فكلاهما مرتبط بالفعل اللاتيني Servare والذي يعني : يحفظ ويصون ويعالج[6].

---

[1] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 101، 117، 119 .

[2] ابن منظور، المصدر السابق، مج 4، ص 2530.

[3] الفيروز الأبادي، المصدر السابق، ص 958.

[4] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 94.

[5] المرجع نفسه، ص 94، ينظر أيضا: إبراهيم محمد عبد الله، **مبادئ ترميم وحماية الآثار**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014م، ص 43.

[6] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 44.

أما **اصطلاحا**: فهو يطلق على مجموع الأعمال التطبيقية والبحثية التي يقوم بها المتخصصون في صيانة الآثار في سبيل المحافظة على الآثار بشتى أنواعها وصيانتها من التلف في الحاضر والمستقبل، بالاستعانة بعلوم الكيمياء والفيزياء وغيرها من العلوم التجريبية وما نتج عنها من أجهزة حديثة تستعمل في صيانة الآثار وكذا في فحص مكوناتها المختلفة وتعيين خصائصها الفيزيائية والكيميائية، وتحديد نوع التلف وخطورته واختيار مواد التدخل العلاجي المناسبة[1] .

3-4- **الترميم**: Restoration

لغة: من الفعل رمَّمَ والرُّمُّ: هو إصْلاحُ الشيء الذي فَسَدَ بَعْضُهُ، ورَمُّ الأمْر: إِصْلاَحُهُ بعد انتشارِه[2] ، واسترمَّ الحائط: دعا إلى إصلاحه[3] .

ومصطلح ترميم " Restoration " مشتق من الكلمة اليونانية Stauros وتعني: مسند أو قائمة، وبذلك يصبح معنى : تقوية الدعائم، استعمل في بادئ الأمر للدلالة على أسلوب دفاعي عسكري، ومن ثمَّ اكتسب مصطلح الترميم Restore معنى الإصلاح، أما في قاموس اللغة الانجليزية لصموئيل جونسون Samuel Johnson لعام 1755م فقد دلّت كلمة Restoration على معنى: فعل الاستبدال في شكل الحالة، وفي سنة 1866م عرّف فيوليت لو دوك Viollet-Le-Duc كلمة Restore بأنها: تثبيت البناء والوصول به إلى حالة من الرسوخ والثبات[4] .

اصطلاحا: يطلق مصطلح الترميم على مجموع الأعمال التطبيقية التي يقوم بها المرممون من أجل حماية المبنى الأثري من الانهيار أو التلف، إضافة إلى إصلاح ما تلف من المقتنيات الفنية

---

[1] محمد عبد الهادي، **دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ت، ص 20،21.

[2] ابن منظور، المصدر السابق، مج 3، ص 1736.

[3] الفيروز آبادي، المصدر السابق، ص 672.

[4] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 93، ينظر أيضا: إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

المختلفة[1]، وهو محاولة استعادة الشكل الأصلي للأثر قدر الإمكان[2] ويعتبر علم وفن الحفاظ على الآثار[3] .

وقد عرّف الترميم في **المادة 09** من ميثاق **البندقية*** على أنّه: عملية متخصصة بدرجة عالية هدفها حماية وكشف القيمة الجمالية والتاريخية للنصب، وتستند على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية، وأنها يجب أن تتوقف في اللحظة التي يبدأ فيها الحدس، وفي هذه الحالة يجب أن يكون أي عمل إضافي لا بد من القيام به متميزا عن التكوين المعماري، ويجب أن يحمل طابعا معاصراً، وعلى كل حال فإن الترميم يجب أن تسبقه دراسة أثرية وتاريخية للنصب[4].

3-5- إعادة البناء: Reconstruction

تعد هذه العملية من أهم وأدق العمليات في مجال الترميم والحفاظ على المباني الأثرية وذلك لما تحققه من استمرارية بقاء تلك المباني بتفاصيلها المعمارية والفنية وكذا استمرار أدائها لوظيفتها في محيطها العمراني، وهي تختص إمّا بأجزاء منهارة أو مدمرة، أو بأجزاء مفقودة في زمن ليس ببعيد، وهي عملية إعادة تجميع أجزاء المبنى الأثري أو التاريخي وتكوينه من جديد بشكل كامل أو جزئي من أجل إعادة شكله الأصلي[5] ، مع احترام مادة الأثر، وهذه العملية تتم غالبا في حالة حدوث الكوارث الحروب والزلازل وغيرها[6] .

---

* ميثاق البندقية: عبارة عن وثيقة تعرف باسم: "الوثيقة الدولية لصيانة وترميم النصب والمواقع التاريخية" انبثقت عن المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المتخصصين في المواقع الأثرية بالبندقية عام 1974 تحت إشراف اليونسكو، تضمنت مجموعة من المبادئ حول ترميم وصيانة المباني الأثرية، ينظر: هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 145.

[1] محمد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 20، ينظر أيضا: إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

[2] السيد محمود البنا، المرجع السابق، ص 79.

[3] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 95.

[4] المرجع نفسه، ص 146.

[5] بسام محمد مصطفي، **دور عمليات إعادة البناء في الحفاظ على المباني الأثرية والمواقع التاريخية**، مجلة الإتحاد العام للأثريين العرب، العدد 10،2009، ص 105.

[6] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 130.

3-6- التأهيل: Rehabilitation

لغة: هي كلمة مشتقة من الفعل أهل، والأَهْلُ: أهلُ الرجل وأهل الدَّار وكذلك الأَهْلَة، ومنزل آهِلٌ أي به أهلُهُ، ومأهُولٌ: فيه أهل[1].

أما في معناه الاصطلاحي فالتأهيل هو وضع مجموعة من المحددات لإعادة المبنى الأثري بصورته الحالية لأداء وظائفه القديمة أو أي وظيفة جديدة مناسبة، ويتم ذلك من خلال الإصلاح والتطوير مع المحافظة على أجزاء المبنى وعناصره التي تحمل قيما تاريخية أو معمارية أو فنية مميزة، وهذا ما يعني إيجاد وظيفة جديدة للمبنى للاستفادة منه واستغلاله[2]، وقد جاء في وثيقة صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية أنه يجب أن تنسجم الوظائف الجديدة مع صفات المناطق التاريخية أو المساحات العمرانية، ويتطلب تكييف هذه المساحات مع الحياة المعاصرة تحسين الخدمات العامة بشكل دقيق[3].

كما نجد أن لمصطلح التأهيل عدّة مرادفات تتجلى في : توظيف المبنى الأثري، الدمج وغيرها، وكلها تصب في معنى واحد هو إعطاء وظيفة مناسبة للمعلم التاريخي وإعادة بعث الحياة فيه.

3-7- الإحياء:

وهو إحياء الانتفاع من المباني الأثرية وإعادة صياغة وظائف حديثة تتفق مع طبيعة تكوينها ومتطلبات العصر، كما يمكن إضافة مرافق جديدة تتناسب مع المباني القديمة من حيث الحجم والشكل والتركيب بحيث لا تشوه المبنى من الداخل والخارج[4]، كما يعرف بأنه إعادة إحياء فكرة

---

[1] ابن منظور، المصدر السابق، مج 1، ص 163، 164.

[2] محمد علام فوزي عتمة، **إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين" حالة دراسية: تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994"**، رسالة ماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007م، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص 152.

[4] عمر جميل أحمد موقدي، **إحياء وتطوير مركز ديراستيا التاريخي كحالة دراسية لقرى الكراسي في فلسطين**، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م، ص 18.

ما ضمن الأثر، وتقوم على احترام مادة الأثر الأصلية والأدلة الأثرية والمخطط الأساس مع احترام الترميمات والتدخلات التي أجريت على المبنى[1] .

وللإحياء درجات، وتتمثل فيما يلي:

- **إحياء الشكل**: والذي يهتم بإحياء القشرة الخارجية للمباني وما يميزها من مظاهر العمارة التقليدية.
- **إحياء الشكل والوظيفة**: حيث يتم الموازنة بين الشكل والواقع إذ يتم تحقيق متطلبات مستخدمي المباني من حياة عصرية مع مراعاة العلاقات التي تحكم التوزيع المكاني كالتقارب الأسري والجوار وبالتالي يتم إحياء الواقع المادي ولا يعكس أسس هذه العمارة على البيئة المحيطة بالمبنى والسكان المستخدمين له.
- **الإحياء الشامل**: ويكون من خلال إحياء الأسس المكونة للعمارة وربطها بجميع نواحي الحياة في المدينة القديمة بما في ذلك السكان[2].

وهذه المفاهيم كلها تصب في معنى واحد هو المحافظة والحماية من الناحية التقنية بحيث تمس الجانب المادي للأثر، أما الجانب الثاني فيتمثل فيما توفره الهيئات والمؤسسات الإدارية الخاصة بالتراث الأثري وجل الإجراءات والقوانين المسطرة في إطار حماية هذا الأخير، وهي تتمثل فيما يلي:

3-8-**الحماية الإدارية**[3] : والمتمثلة في عمليتي الجرد، التصنيف والاستحداث في شكل قطاعات محفوظة.

3-8-1-الجرد: وهو عبارة عن عملية إحصاء وجمع معلومات تتعلق بمبنى تاريخي أو موقع أثري، وهذه العملية إيجابيات تنعكس إيجابا على المحافظة والحماية بحيث يصبح له تأثير على كل القرارات المتعلقة بإنجاز الأشغال سواء كانت عامة أو خاصة بالقرب من هذه المنشآت

[1] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 129.

[2] عمر جميل أحمد موقدي، المرجع السابق، ص 19.

[3] عز الدين بويحياوي، **المحافظة على التراث الوطني من وجهة نظر عالم الآثار**، مجلة التراث الأثري، ع 16، معهد الآثار، الجزائر، 2007م، ص 19.

الأثرية[1]، وقد جاء في القانون الجزائري المتعلق بحماية التراث الثقافي 98-04 جميع الإجراءات المتعلقة بعملية التسجيل في قائمة الجرد الإضافي، والمواد المعنية بذلك من المادة 10 إلى المادة 15 من هذا القانون[2].

3-8-2-التصنيف: يعد أحد إجراءات الحماية النهائية، بحيث تعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة التي يملكها الخواص قابلة للتنازل[3]، ويقصد به اعتبار هذه الممتلكات الثقافية تراثا وطنيا يعكس هوية الوطن وجب حمايته من التلف والضياع والاعتداء[4] وعلى إثر هذا نصّ قانون 98-04 على طرق التصنيف وأهم التدابير المتبعة وذلك ما تمّ ذكره في المواد الخاصة بفصل تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية: من المادة 16 إلى المادة 40[5].

3-8-3-الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة: وهذه العملية تخص القصبات والمدن والقرى والمجمعات السكنية التقليدية التي تتميز بغلبة المنطقة السكنية فيها ذات وحدة معمارية وجمالية ممّا يكسبها أهمية من الناحية التاريخية أو المعمارية أو الفنية أو التقليدية، ويتم تزويد هذه القطاعات المحفوظة بمخطط دائم للحماية والاستصلاح وذلك حسب ما جاء في قانون 98-04 في المواد 41 إلى غاية المادة 45 [6] .

3-9-**الحماية القانونية:** وذلك من خلال التشريعات الصادرة في مجال حماية التراث، وقد انتقلت الجزائر من الحماية عن طريق الأمر رقم 67-271 إلى القانون رقم 98-04 والمتعلق بحماية التراث

---

[1] معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، **واقع تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق**، مجلة منبر التراث الأثري، العدد3، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، 2014م، ص 179.

[2] **قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 44، الجزائر، 1998م، ص 5، 6.

[3] المرجع نفسه، ص 6.

[4] معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، المرجع السابق، ص 180، 181.

[5] قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، المرجع السابق، ص 6- 10.

[6] المرجع نفسه، ص10.

الثقافي[1] وقد تضمن هذا الأخير مجموعة من المواد التي تقرر كيفية الحماية والمحافظة على الموروث الثقافي، كما تضمن مختلف العقوبات المسلطة أثناء التعدي عليه.

3-10-الحماية العلمية: وذلك يتم من خلال ما تقدمه المؤسسات العلمية والبيداغوجية من تكوين متخصصين في ميدان علم الآثار والصيانة والترميم وفي مجال تاريخ الفن وغيره[2].

وقد كان في بادئ الأمر الاهتمام منصبا حول المباني بصورة فردية ليتطور ذلك ليشمل الحفاظ على الأحياء والمدن القديمة، إذ تحول للاهتمام بالمباني ومحيطها وبالتالي المحافظة على البيئة التاريخية للمدينة القديمة وعلى نسيجها العمراني[3].

4- نظرية المحافظة على المدينة العتيقة ومناهج التخطيط والسياسات العمرانية:

تقوم هذه النظرية والتي أعلنت عنها منظمة اليونسكو في توصيتها لعام 1976 على الاعتراف بالطابع الكلي المتناسق وغير القابل للتجزئة للمدن العتيقة بوصفها مجموعات تاريخية أو تقليدية،بحيث وجب على المهندسين المعماريين ومهندسي المدن والتهيئة الحضرية العمل على الإدماج المتناسق للمجموعات التاريخية والتقليدية داخل الحياة العصرية، وهذا لا يتم إلا من خلال إتباع المبادئ التالية[4]:

✓**المبدأ الأول: المحافظة على المورفولوجيا أو التكوينة الحضرية**

وذلك بالحفاظ على شكل المدينة، واحترام نسيج المسالك المخصصة للمترجلين مع منع السيارات من دخولها عدا الطرقات التي تتسع لذلك وفي حالة أسباب أمنية أو لتأدية الخدمات.

---

[1] عز الدين بويحياوي، المرجع السابق، ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] ايزيس محي الدين عبده فهد، المرجع السابق، ص 23.

[4] جلال عبد الكافي، **مصير المدن العربية في أفق 2030، المدن العتيقة في أفق 2030: التصورات والاستراتيجيات،** الندوة العالمية لإحياء المدن التاريخية جنوب المتوسط، دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2008م، ص 131.

✓**المبدأ الثاني: احترام نمط البناء**

بالحفاظ على نفس أسلوب البناء التقليدي للمساكن، وفي حالة إعادة بناء البنايات المنهارة يجب احترام نمط الدّار ذات الصحن (أو الفناء) وألاّ ترتفع عن الديار المجاورة لها.

✓**المبدأ الثالث: حماية و/أو صيانة المعالم التاريخية**

وتكون الحماية أو الصيانة للمعلم التاريخي ضمن نسيجه الحضري ككل.

✓**المبدأ الرابع: إحياء المعالم التاريخية**

فهو يهدف إلى توريث ذاكرة المكان ونقلها للأجيال اللاحقة، ومن ناحية أخرى فهو يخدم التنمية الاقتصادية.

✓**المبدأ الخامس: التخطيط لإدماج المدينة التاريخية داخل المجال الحضري**

ويشترط لذلك امتلاك تصور في التخطيط الحضري يقوم على إسقاط الحواجز بين المناطق وتجنب الفصل بين الفضاءات بحيث يتم الحرص قدر الإمكان على توسيع الفضاءات المخصّصة للمترجلين والتخطيط الشامل للفضاء الحضري بغية تهيئة مسالك حركة المرور ومرائب السيارات ومحطات النقل العمومي والمنتزهات والحدائق وغيرها...

✓**المبدأ السادس: حماية و/أو صيانة المعالم التاريخية**

وذلك بإلغاء النزعة المتحفية في الهندسة التقليدية للمساكن التقليدية والذي يعني أن شروط البناء يجب أن تسمح بتطوير الدّار ذات الفناء وأن تتأقلم مع أنماط حياة العائلة العصرية مع احترام المورفولوجيا الحضرية.

✓**المبدأ السابع: وضع حدّ لعزلة المدينة التاريخية وضمان تنميتها الاجتماعية وتطورها الاقتصادي**

ويتم ذلك من خلال تشجيع الحرفيين ومساعدتهم على أخذ المبادرة وتشجيع بعث الخدمات وتنظيم السياحة، واستقطاب المبدعين في مجالات الفنون العلمية والتقنية... وهذا لا يكون إلّا

بتشجيع الاستثمار وتنظيم الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وتسهيل المبادرات الخاصة من قبل أصحاب المال[1].

لقد كان من الضروري أن نتطرق لهذه النقاط والمفاهيم التي لها صلة وطيدة بموضوعنا والتي سنتداول استعمالها بكثرة في الجانب التطبيقي من البحث، وقبل الخوض في هذا الجانب يجب أولا التعريف بمدينة تلمسان العتيقة والتي تمثل النموذج الذي سنسعى من خلاله إلى محاولة اقتراح سبل حمايتها والمحافظة عليها وذلك من خلال تطبيق هذه السياسات والمبادئ عليها.

[1] جلال عبد الكافي، المرجع السابق، ص 131، 132.

الفصل الأول:المعطيات الجغرافية والتاريخية لمدينة تلمسان العتيقة

1- الموقع الجغرافي

2- التطور التاريخي لمدينة تلمسان وإشكالية التسمية

3- تطور النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة

4- مكونات النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة

تعرف مدينة تلمسان بتاريخها العريق عراقة معالمها ومواقعها الأثرية، تكوّن خلاله نسيجها المعماري والذي جعلها تكتسي تخطيط المدينة الإسلامية كغيرها من المدن الإسلامية التي ظهرت في القرون الماضية، وقد كان لجُل المحطات التي مرت بها المدينة بصمة فنية وتاريخية تظهر من خلال المنشآت والمباني التي لا تزال تشهد على هذه الحضارة، ونظرا لموقعها الإستراتيجي كانت محط أنظار وأطماع جميع الحضارات القائمة آنذاك.

1- الموقع الجغرافي:

شيدت تلمسان فوق موقع استراتيجي مهم جعل منها مركزا مهما للحرب والتجارة والسياحة خلال فترة القرون الوسطى، فهي تمثل ملتقى الطرق الرئيسية الرابطة بين الشرق والغرب من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى، إذ ترتفع عن سطح البحر بحوالي 830م وتبعد عنه بحوالي 60 ميلا [1] ، عند 1.32° غرب خطوط الطول و 34.88 ° شمال دوائر العرض[2]. وكولاية تقع في الإقليم الغربي للجزائر، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وولاية عين تموشنت، وجنوبا ولاية النعامة، أما شرقا ولاية سيدي بلعباس وغربا المملكة المغربة، تتربع على مساحة تقدر بحوالي 9020 كم^2 [3].

[1] محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م، ص 27.

[2] **WWW.GoogleEarthe.com**

[3] دحماني نعيمة دحماني، جرد **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية لمدينة تلمسان: دراسة تمهيدية لوضع الخارطة الأثرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تلمسان، 2015م، ص 8.

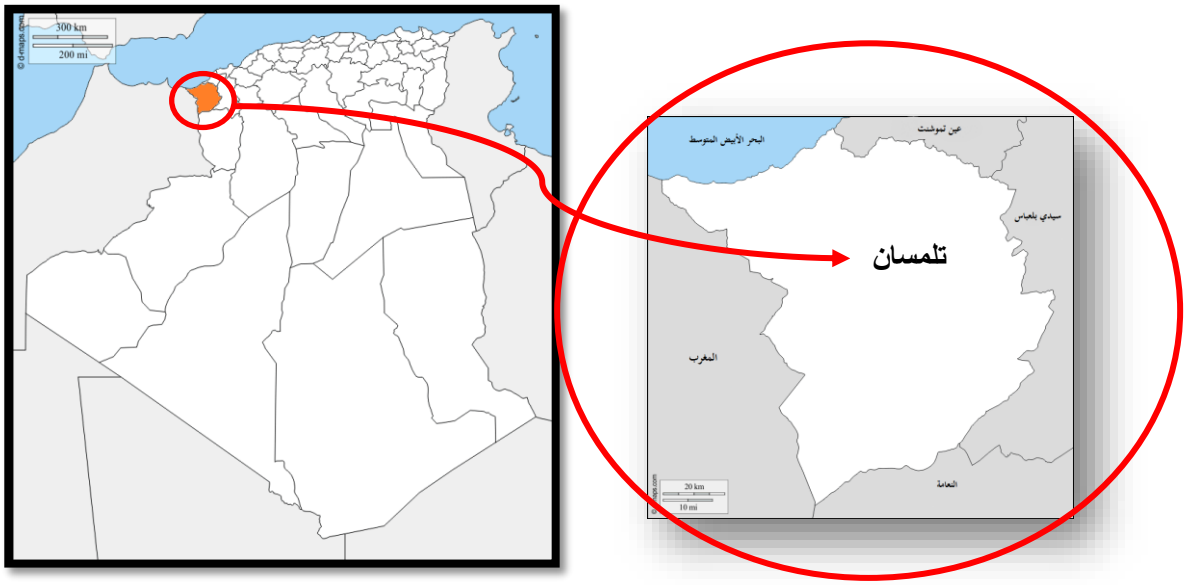

الخارطة رقم 01: موقع ولاية تلمسان بالنسبة للجزائر

نقلا عن: www.d-maps.com

أما بالنسبة للمدينة والتي تعد مركز الولاية، يحدها من الجنوب هضبة لالة ستي ومن الشمال سهول المدينة ودائرة سيدي سعيد وشتوان، أما من الغرب أطلال مدينة المنصورة المرينية، ومن الشرق مرتفعات قرية العباد[1] .

[1] دحماني نعيمة صبرينة، المرجع السابق، ص 8.

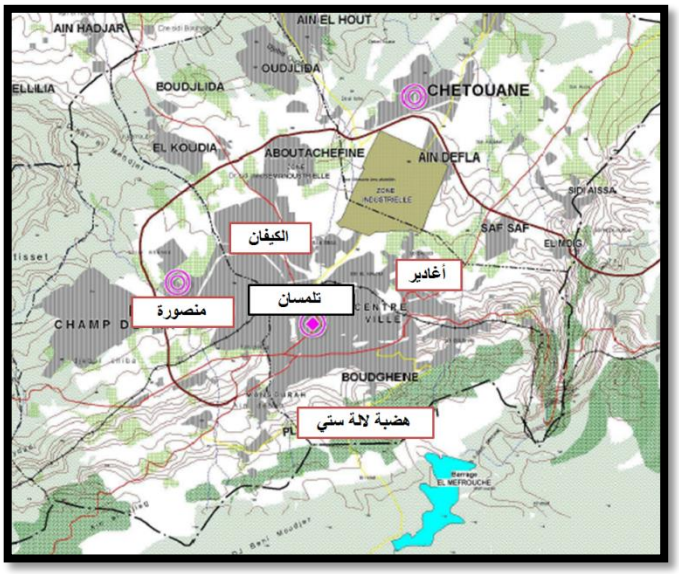

الخارطة رقم02: موقع المدينة بالنسبة لولاية تلمسان

نقلا عن: Le groupement de Tlemcen Mansourah Chetouane et Beni Mester : Un espace urbain de coherence et de solidarite intercommunale, Etude de revison du plan directeur d'amenagement et d'urbanisme : projet du PDAU, Phase 2, 2005, P 15

(بتصرف)

2- التطور التاريخي لمدينة تلمسان وإشكالية التسمية:

مرت مدينة تلمسان بمجموعة من المراحل والتي جعلت منها مدينة تاريخية محضة، فمن الفترات القديمة لما قبل التاريخ إلى إنشاء مدينة رومانية إلى دخول المسلمين إليها وجعلها عاصمة للمغرب الأوسط، وتتمثل أهم المحطات التاريخية التي مرت بها فيما يلي:

2-1- تلمسان في فترات ما قبل التاريخ:

حسب ما ذكره الحِميري في معجمه الجغرافي المكنّى "**بالروض المعطار في خبر الأقطار**" في قوله: مدينة تلمسان مدينة عظيمة قديمة فيها آثار للأول كثيرة تدل على أنها كانت دار مملكة لأمم سالفة[1]، فإن المدينة عمِّرت من قبل الإنسان في فترات ما قبل التاريخ.

[1] محمد عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار(معجم جغرافي)**، تح: إحسان عباسين، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م، ص 136.

إذ تم اكتشاف مواقع هامّة وعديدة تعود لعصور ما قبل التاريخ من بينها موقع بحيرة كرار وموقع أوزيدان وموقع المويلح بمغنية وموقع بوهناق المكتشف حديثا[1].

2-2- تلمسان الرومانية: بوماريا

عُرفت مدينة تلمسان في الفترات القديمة بالاسم الروماني "**بوماريـة**" [2] والذي يعني بستان الفواكه[3]، غير أنّ هذا الاسم لا يعني أنها تأسست من قبل الرومان بل تسبق فترة تواجدهم بالمنطقة وأنه كان لها اسم آخر، نظرا لموقعها الطبيعي الجغرافي الاستراتيجي الفريد والذي من شأنه أن يجعل منها أرضا آهلة بالسكان فلا يمكن أن تبقى بدون اسم[4].

وتشغل بوماريا الآن موقع أغادير التي تتوضع شرق تلمسان الحالية والتي لم يبق منها إلا بقايا قاعدة سور قديم وبعض قطع الحجر المتناثر، أو المعاد استعماله في بناء الجدران[5] كالتي شيُّد بها الجزء السفلي من المئذنة التي أمر ببنائها السلطان الزياني "يغمراسن بن زيان" في القرن 13 والتي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا[6]، ويقال أنها كانت عبارة عن مدينة عسكرية أنشئت لغرض الحراسة[7].

---

[1] عزيز طارق ساحد، **آثار ما قبل التاريخ وفجره بمنطقة تلمسان، تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني، ج 01، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3، 4، 5 أكتوبر 2011**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م، ص 35.

[2] محمد الطمار، **تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 12.

[3] عمر بلوط، **فنادق مدينة تلمسان الزيانية: دراسة أثرية**، ط 1، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2011م، ص 27.

[4] محمد الطمار، المرجع السابق، ص 12.

[5] جورج مارسي، **تلمسان**، تر: سعيد دحماني، دار النشر التل، الجزائر، 2004م، ص 8.

[6] محمد الطمار، المرجع السابق، ص 14.

[7] جورج مارسي، المرجع السابق، ص 8.

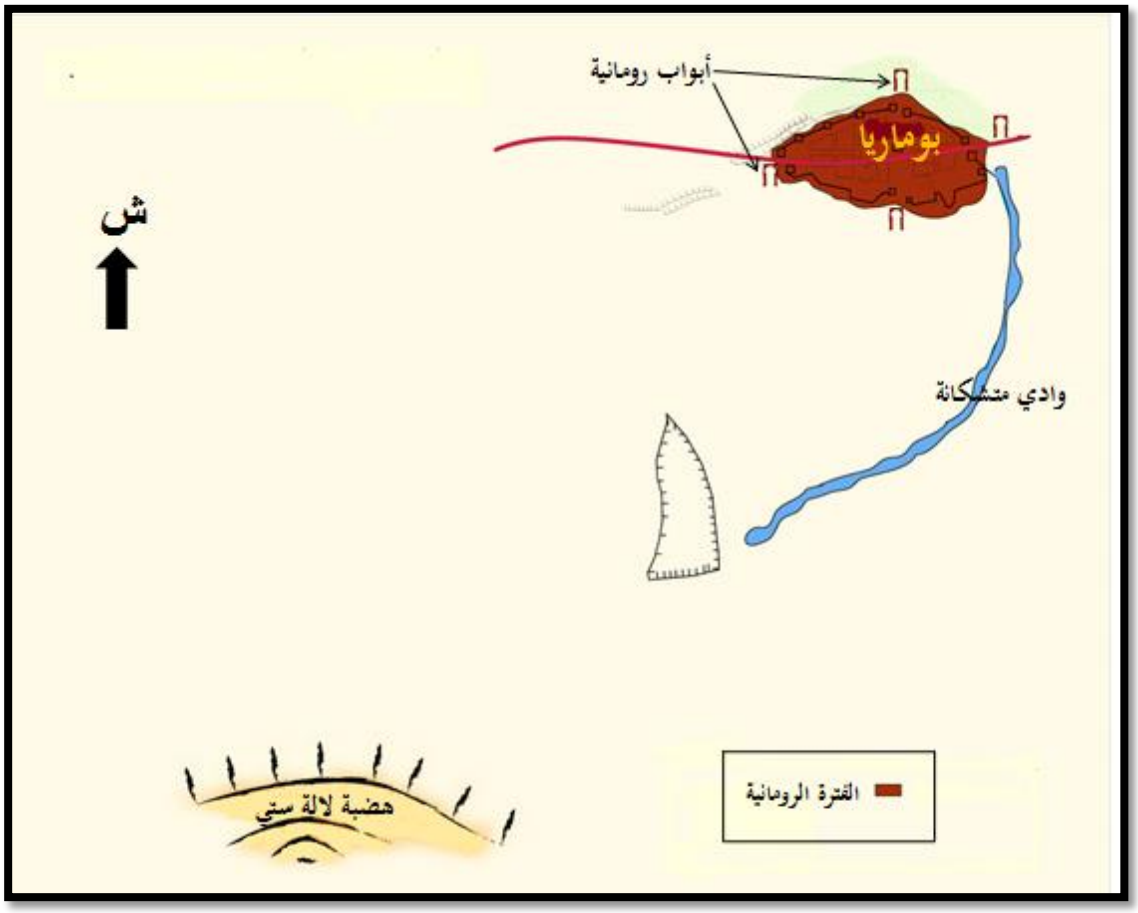

المخطط رقم 01 : موقع بوماريا الرومانية

نقلا عن: دحماني نعيمة صبرينة، المرجع السابق، ص 19 (بتصرف).

2-3- أغادير:

تعدّ "**أغادير**" النواة الأولى لمدينة تلمسان في ظل الفتح الإسلامي للمنطقة، وهي كلمة أمازيغية تعني: "**الجدار القديم**" أو "**المدينة المسورة**" في اللهجة الزناتية القديمة[1]، ومن المرجح أن قبائل بني

[1] الرزقي شرقي، **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م**، ابن خلدون، تلمسان، 2013م، ص 13.

يفرن الزناتية هي التي أطلقت هذه التسمية التي شغلت الموقع الروماني[1]، والتي ترأسها " **أبو قرة بن دوناس اليفرني الصفري**" الذي اتخذ من أغادير عاصمة له في المغرب الأوسط[2].

وقد قال فيها أبو عبيد في مسالكه أنها: مدينة بسفح جبل، أبوابها خمسة، ثلاثة جهة القبلة: باب الحمام، باب وهب، باب الخوخة، وواحد شرقا: باب العقبة، وواحد غربا ينسب إلى أبيٍّ قُرّة[3].

2-4- فترة الأدارسة:

حسب ما جاء به ابن خلدون فإن: إدريس الأكبر بن عبد الله بن الحسن دخل إلى المغرب الأوسط سنة أربع وسبعين ومائة (174هـ)، فحمل عليها مغراوة وبني يفرن وتمكن من تلمسان فملكها، واختط مسجدها، ولما تولى الحكم من بعده ابنه إدريس، دخل إلى تلمسان مرة ثانية سنة تسع وتسعين ومائة (199هـ)، فجدد مسجدها وأصلح منبرها، وأقام بها ثلاث سنين[4]، وبعد انهيار الأدارسة استعاد الزناتيون سيادتهم على أغادير[5].

---

[1] جورج مارسي، المرجع السابق، ص 16.

[2] محمد الطمار، المرجع السابق، ص 24.

[3] يحي ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، مج 1، مطبعة بيير فونطانا الشرقية، الجزائر، 1903م، ص 21.

[4] عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: سهيل زكار، ج 7، دار الفكر، لبنان، 2000م، ص 102، 103.

[5] جورج مارسي، المرجع السابق، ص 16.

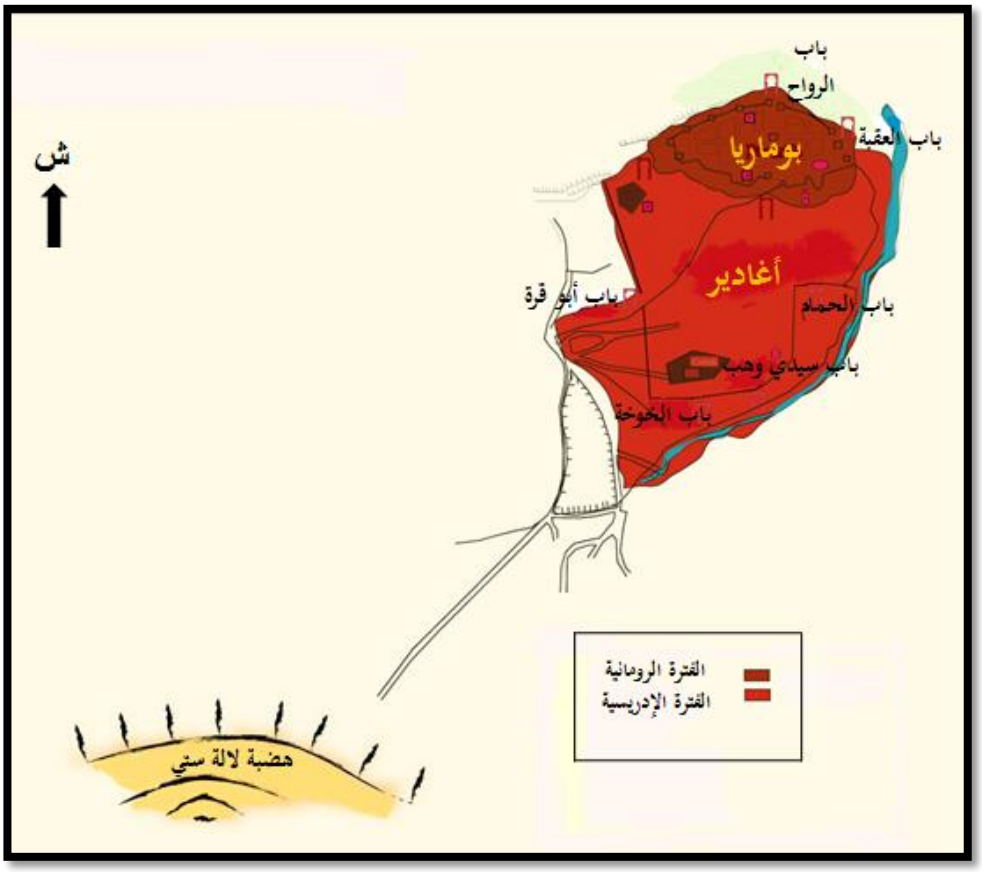

المخطط رقم 02: تلمسان خلال الفترة الإدريسية

نقلا عن: دحماني نعيمة صبرينة، المرجع السابق، ص 19 (بتصرف).

2-5- فترة المرابطين: تاقرارت

في سنة 468 هـ جهز أمير المسلمين " **يوسف بن تاشفين** " عسكرا ضخما ترأسه ابن عمه "**مزدلي اللمتوني**" وبعثه إلى مدينة تلمسان التي كان أميرها آنذاك " **العباس بن يحيى** " أمير زناتة والذي كتب إليه أمير المسلمين كتابا بالعفو عنه أن ينزل بالمدينة دون قتال وكان له ذلك[1] فبنى بمكان محلته (معسكره) مدينة **تاجررت** والتي تعني اسم **المحلّة** بلسان أهل زناتة، ومن ثم شرع في بناء سور لها[2] وقد كانت في بادئ الأمر مفصولة عن **أغادير** بهذا السور[3]، فقد ذكر ذلك ياقوت

[1] ابن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: إحسان عباس، ج 4، ط 3، دار الثقافة، لبنان، 1983م، ص 29، ينظر أيضا: يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ص 21.

[2] يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ص 21.

[3] يحي بوعزيز، **تلمسان عاصمة المغرب الأوسط**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص 20.

الحموي في معجمه الجغرافي: أنهما "مدينتان متجاورتان مسوّرتان، بينهما رَميَةُ حجر، إحداهما قديمة والأخرى حديثة، والحديثة اختطها الملثمون ملوك المغرب، واسمها تاقررت، فيها سكن الجند وأصحاب السلطان وأصناف من الناس، واسم القديمة أقادير يسكنها الرعية، فهما كالفسطاط والقاهرة من أرض مصر"[1].

وقد شيّدوا بها قصرا عُرف "بالقصر القديم"، ومسجدا جامعا والذي لا يزال قائما إلى يومنا هذا والذي بني في عهد "يوسف بن تاشفين"، وتمّ توسعته في ظل حكم "علي بن يوسف"[2].

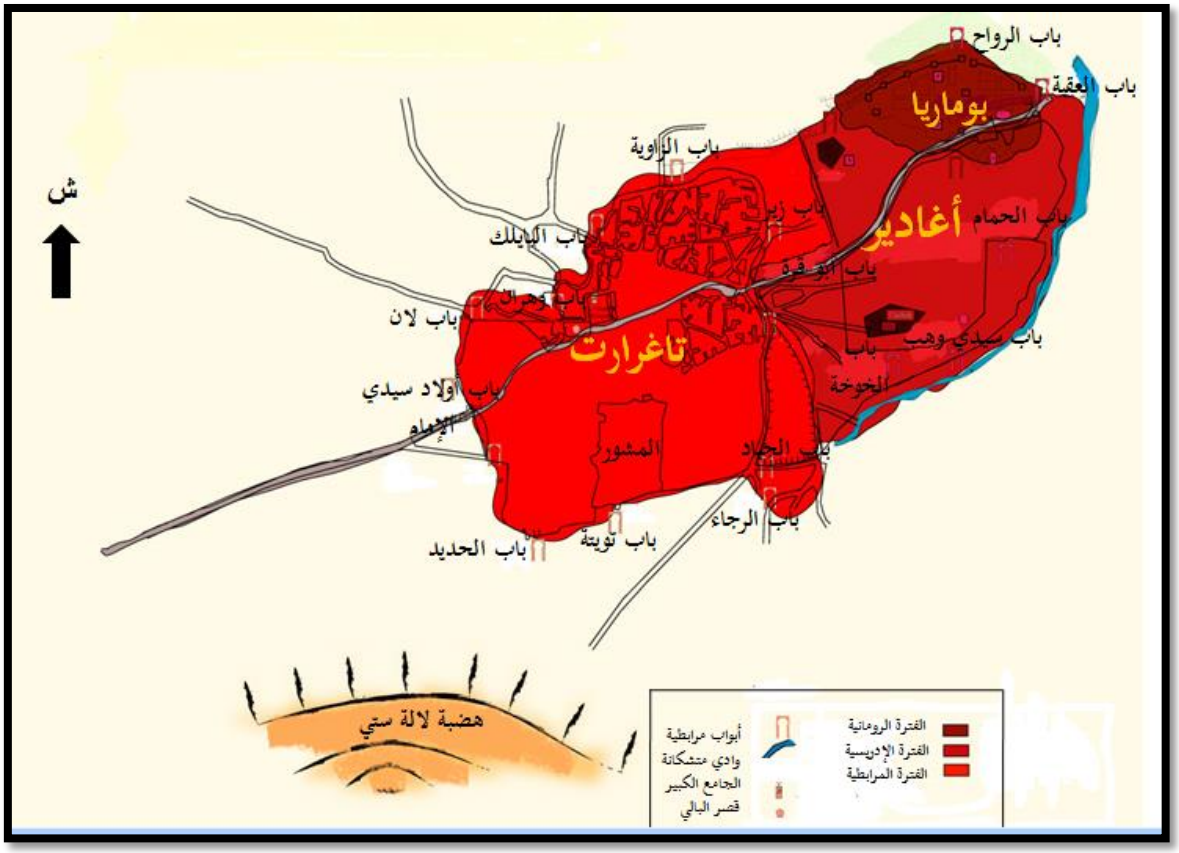

المخطط رقم 03 : تلمسان خلال الفترة المرابطية

نقلا عن: دحماني نعيمة صبرينة، المرجع السابق، ص 20 (بتصرف).

[1] ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مج 2، دار صادر، بيروت، د.ت، ص 44.

[2] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 26،27.

2-6- فترة الموحدين:

استمر حكم المرابطين بتلمسان إلى غاية قيام دولة الموحدين على أنقاضها، حيث قام عبد المؤمن بن علي بغزو المدينة عام 540هـ / 1145م بعد سيطرته على وهران وقضائه على الأمير المرابطي بها تاشفين بن علي، وقام بتخريب عمرانها وتقتيل سكانها بعد رفضهم الخضوع لسلطته، بعدها قام بمجموعة من الإصلاحات لما تمّ تخريبه وبناء ما دمّر ورمموا أسوارها، ثم عيّن عليها عبد المؤمن سليمان بن وانودين من مشايخ الموحدين وبعده أبا حفص ومن عقبه، فشهدت تلمسان في هذه الفترة تطورا هائلا في الحضارة والعمران[1].

2-7- فترة الزيانيين:

لما قامت الدولة الزيانية (1236- 1554م) عمل أمراؤها على دمج المدينتين " **أغادير وتاجررت** " في مدينة واحدة وهي " **تلمسان** " [2] ، حيث ذكر **يحيى ابن خلدون** ذلك في قوله: "وهي مؤلفة من مدينتين ضمّهما سور واحد إحداهما أولية ... تعرف بأجادير ... والثانية تعرف بتجرارت ..." [3] وأيضا الحِميري في معجمه بقوله : " وهي مدينتان في واحدة ... " [4].

وتسمية " **تلمسان** ": بكسرتين، وسكون الميم، وسين مهملة، وبعضهم يقول: **تِنِمْسَان**، بالنون عوض اللاّم[5] ، واسمها في لغة أهل زناتة مركّب من كلمتين: **"تلم سان"** ومعناهما يجمع بين اثنين: **البرّ والبحر** وهذا حسب ما ذكره عبد الرحمن ابن خلدون[6] ، وفسّر معنى اسمها أخوه يحيى ابن خلدون على أنّها تجمع بين الصحراء والتل، كما يقال لها أيضا: " **تلشان** " وهو مركب من: "**تل**" ومعناه: "**بال**" و"**شان**" : أي "**لها شأن عظيم**" [7].

---

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 23، ينظر أيضا: الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 27.

[2] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 25، 26.

[3] يحيى ابن خلدون، المصدر السابق، ص 20- 22.

[4] محمد بن عبد المنعم الحِميري، المصدر السابق، ص 136.

[5] ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 44.

[6] عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج 7، ص 102.

[7] يحيى ابن خلدون، المصدر السابق، ص 9.

وقد بلغت أوج ازدهارها في هذه الفترة وبالأخص مع ثلاثة (03) أمراء منهم تعاقبوا على الحكم في فترات زمنية متقطعة من جملة خمسة وعشرين (25) سلطانا زيانيا حكموا آنذاك، وقد ذكر عبد الرحمن ابن خلدون في هذا الصدد ما نصّه[1]: " ولم يزل عمران تلمسان يتزايد وخطّتها تتسع الصروح بها بالآجر والفِهْر* تعلى وتشاد إلى أن نزلها آل زيان واتخذوها دارًا لملكهم، وكرسيًّا لسلطانهم، فاختطّوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة واغترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب. ورحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم وللصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها الأعلام، وضاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية "[2]. وتمثلت هذه الفترات فيما يلي:

- **السلطان يغمراسن بن زيان: (633 – 681 هـ / 1236 – 1283 م)** [3] : وقد علا شأن تلمسان في هذه الفترة وعظم شأنها واتسعت أرجاؤها، وكانت الأسرة المالكة ودواوين الدولة وجيشها تقيم **بتاقررت**، وكان " **يغمراسن** " يسكن " **بالقصر القديم** " الذي شيده المرابطون وسكنه الموحدون من بعدهم، ومن ثم بنى قصرا جديدا بالمكان المسمّى اليوم " **بالمشور** "، أما **أقادير** فقد كان يسكنها عامّة الشعب[4]. كما قام ببناء مئذنتي الجامعين بأغادير وتاقررت[5].
- **السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن الأول: (718 – 737 هـ / 1318 – 1337 م)** : والذي عرفت فترة حكمه عصر تطور وازدهار كبير لتلمسان في مختلف مناحي الحياة[6] ، فقد كان مولعا ببناء الدور وتشييد القصور، فمن بين آثاره: دار الملك ودار السرور ودار أبي فهر والصهريج الأعظم، ولم يبق من هذه المنشآت إلّا الصهريج الأعظم الذي مازال موجودا غربي

---

[1] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 28.

*الفِهْر: حجر رقيق تسحق به الأدوية، ويقال أنه القرميد، ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج 7، ص 105.

[2] المصدر نفسه، ص 105.

[3] محمد بن عبد الله التنسي، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان)**، تح: محمود آغا بوعياد، موقم للنشر، تلمسان، 2011م، ص 115.

[4] محمد الطمار، المرجع السابق، ص 96، 97.

[5] محمد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص 125.

[6] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 31.

المدينة قريبا من "**باب كشوط**" القديمة (المسماة اليوم "**بباب سيدي بوجمعة**")، كما قام ببناء المدرسة التي لا نظير لها بالقرب من الجامع الأعظم (الجامع الكبير) والمسماة: "**بالمدرسة التاشفينية**" والتي كانت تحفة فنية هدمتها فأس المستعمر الفرنسي سنة 1876م[1] وفتحوا مكانها ساحة مركزية، كما قام "**أبو تاشفين عبد الرحمن الأول**" بتنظيم الحياة التجارية بقيسارية تلمسان وتوحيد نظام تقييس دولته رغم قِصر مدّة حكمه[2].

- **السلطان أبي حمّو موسى الثاني ابن أبي يعقوب يوسف بن أبي زيد بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن (760 – 789 هـ / 1359 – 1389 م)**: والذي أعاد بعث الحياة في الدولة الزيانية بعد تعرضها للاحتلال من طرف السلطان المريني* أبي الحسن علي ونجله أبي عنان فارس خلال الفترة الممتدة مابين تاريخ اغتيال السلطان الزياني أبو تاشفين عبد الرحمن الأول عام 1337م وتاريخ اعتلاء أبي حمو موسى الثاني سدّة الحكم بتلمسان عام 1359م، وأبرز ما أضافه في عمران المدينة مركب الولي الصالح سيدي إبراهيم المصمودي والذي ضمّ ضريحا ملكيا ومدرسة للتعليم سمّاها بالمدرسة اليعقوبية والتي طمست معالمها مع بداية الاحتلال الفرنسي لتلمسان، ومسجدا والمسمى بمسجد سيدي إبراهيم المصمودي[3].

2-8- الفترة العثمانية:

مع بداية العصر الحديث وتغلغل الاسبان في الغرب الجزائري واحتلالها للمرسى الكبير سنة 1505م ووهران 1509م فقدت تلمسان أهميتها، وأصبحت تحت الحماية الاسبانية سنة 1512م، وفي سنة 1517م سيطر عروج على تلمسان بعد أن استنجد به أبو زيان، وقد فقدت المدينة ازدهارها خلال الفترة العثمانية وذلك راجع للنزاع العثماني الاسباني في البحر وحول وهران لمدّة قاربت الثلاثة قرون، وتقهقر عمرانها[4].

---

[1] محمد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص 140، 141.

[2] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 32.

* بنو مرين حسب ابن خلدون كانوا كعبد الواد ملوك تلمسان من الطبقة الثانية لقبيلة زناتة وحسب تقسيمه هم أعلاهم حسبا وأشرفهم نسبا، ينظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص 196، 197.

[3] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 32، 33.

[4] بن عتو بلبروات، **أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني**، الحوار المتوسطي، ع 01، ص 74- 80.

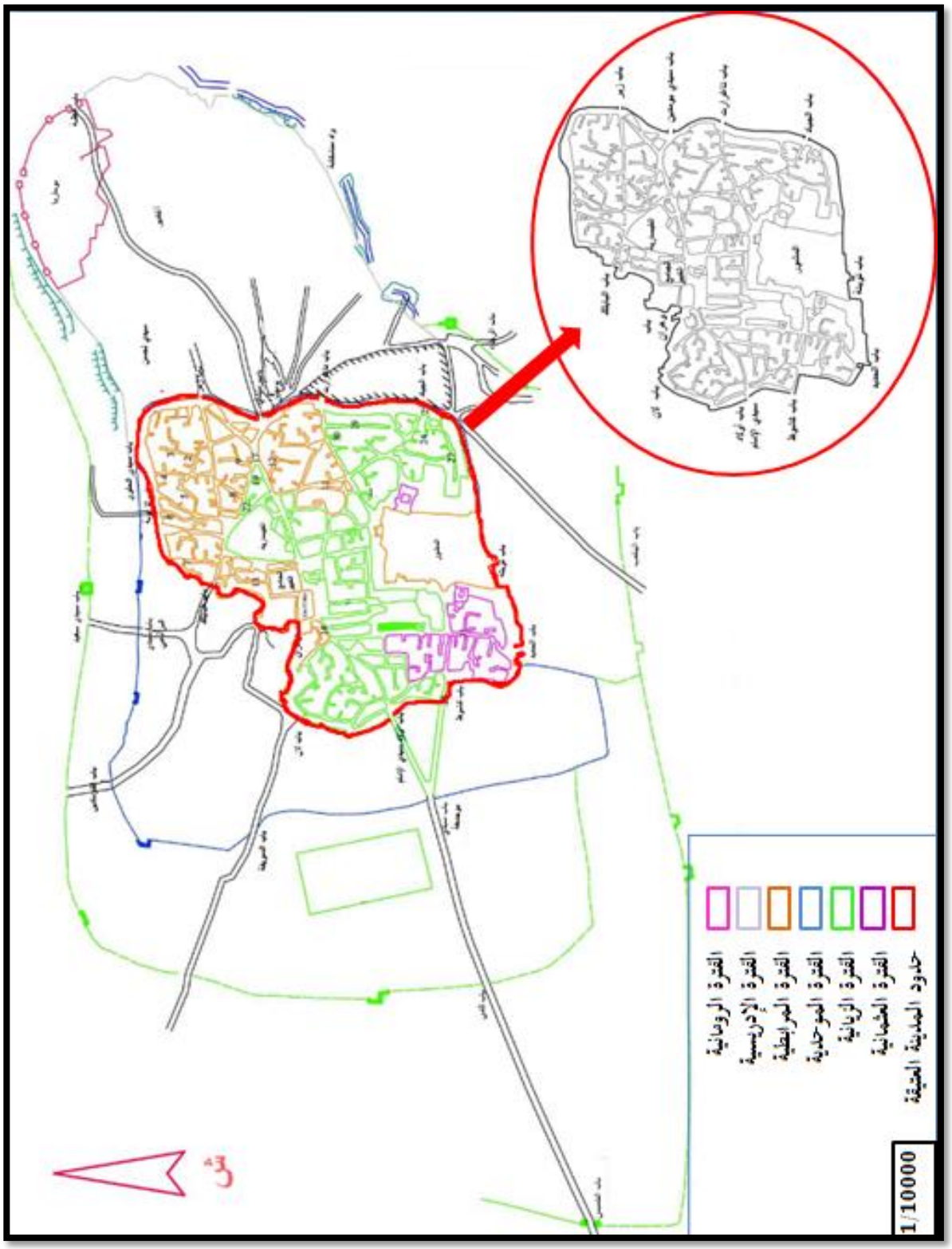

المخطط رقم 04: حدود المدينة العتيقة "تلمسان" وتطورها التاريخي

نقلا عن: **Analyse urbaine du noyau historique de Tlemcen (2003-2004)**, Etudiants 4e Architecture, département d'architecture, université d'Abou Bekr Belkaid, Tlemcen,p 21. (بتصرف)

2-9- فترة الاحتلال الفرنسي:

بعدما سيطر الاحتلال الفرنسي على الجزائر العاصمة أخذ في التوسع داخل البلاد وفرض هيمنته، إلى أن وصل إلى منطقة تلمسان واستولى عليها بقيادة الجنرال " **بوجو** " في 30 جانفي 1842م[1]. وقد تعرضت مدينة تلمسان العتيقة لمجموعة من التغيرات في نسيجها العمراني والمعماري بهدف طمس هويتها الإسلامية والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

من خلال هذا العنصر حاولنا إعطاء نظرة حول تأسيس هذه المدينة بصفة موجزة ومختصرة، مركزين على أهم الفترات التاريخية التي مرّت بها باعتبارها أساس تكوّن النسيج العمراني بها والذي نحن بصدد دراسته في هذا البحث.

3- تطور النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة:

بعد التطرق لتاريخ المدينة وظروف نشأتها ومكونات نسيجها العمراني، سنأتي الآن على ذكر تطوره حسب فترات تكونه، والذي بدأ بإنشاء تاغرارت وانتهى بتلمسان المدينة العتيقة التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، وقد تعرضت لمجموعة من التغيرات على مستوى نسيجها العمراني خلال الفترة الاستعمارية التي عملت على تخريب تخطيط المدينة ذو الطابع الإسلامي. لذلك ارتأينا أن نقسم مراحل التطور العمراني للمدينة وفقا لنشأتها الأولى كمحلة للمرابطين "تاغرارت" إلى اكتمال تكون نسيجها العمراني، لتتعرض لمخططات المستعمر الفرنسي الذي أعطى البصمة الأخيرة للمدينة والتي لا زالت قائمة إلى يومنا هذا، جعلت منها مدينة عتيقة تعيش بنمط غربي أوربي.

[1] بن زغادي محمد، المرجع السابق، ص 228، 229.

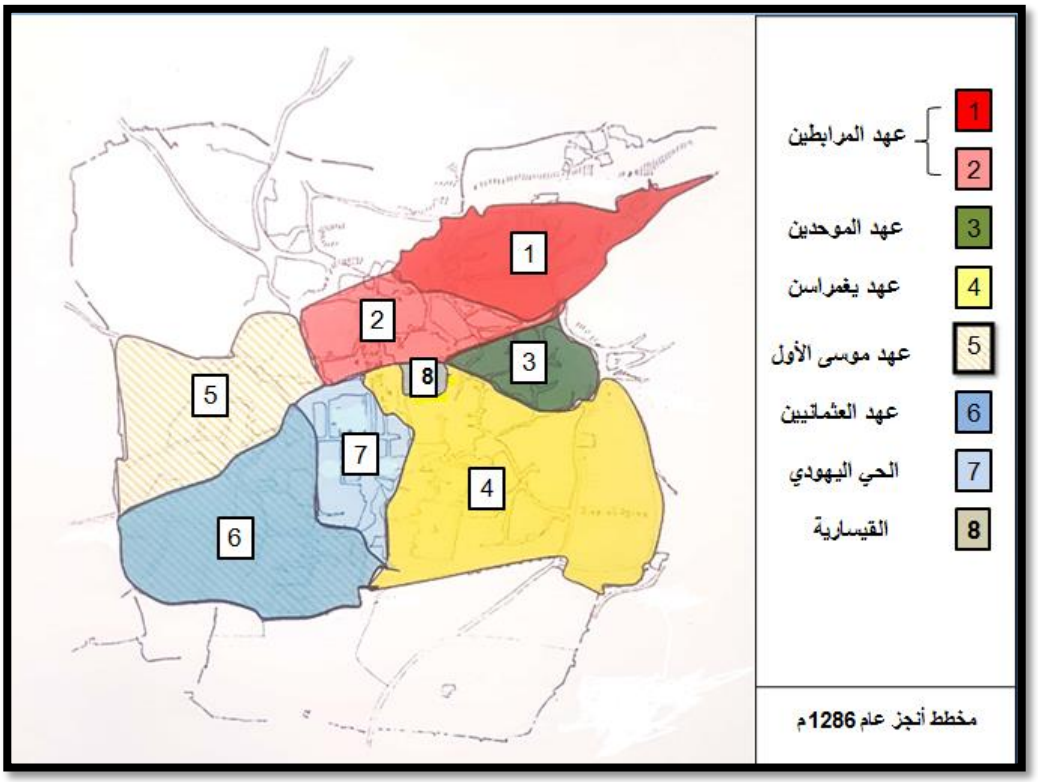

المخطط رقم 05 : مراحل تطور النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة (من الفترة المرابطية إلى الفترة العثمانية).

نقلا عن: براهامي نصر الدين، سيدي محمد نقادي، **تلمسان الذاكرة**، منشورات ثالة-الأبيار، الجزائر، 2007، ص 64 (بتصرف)

- **مرحلة المرابطين (1079 – 1147) :**

عند دخول يوسف بن تاشفين لأغادير سنة 1079م قام بإنشاء حي سكني بالجهة الجنوبية الغربية لأغادير والذي أطلق عليه اسم "تاغرارت"، وهي تعتبر النواة الأولى للمدينة، وقد تطور هذا الحي السكني بسرعة إلى حي تجاري استحوذ على مقر الولاية ابتداء من هذه الفترة[1].

[1] نقادي سيدي محمد، **التهيئة العمرانية بمدينة تلمسان من المرابطين إلى بداية الاحتلال الفرنسي (دراسة ميدانية)**، أفكار وآفاق، ع 03، جامعة الجزائر 2، 2012م، ص 169.

- **مرحلة الموحدين (1147 – 1235 م):**

توسعت رقعة المدينة جهة الجنوب الشرقي محتفظة بمقر الولاية[1]، وتم خلالها تحصين المدينة بسور ضخم سنة 1160م[2]، وقد سميت المدينة لأول مرة بتلمسان في نهاية عهد الموحدين[3].

- **مرحلة يغمراسن بن زيان (1236 – 1281م):**

بتأسيس الدولة الزيانية سنة 1236م زاد شأن المدينة باتخاذها عاصمة لدولته في المغرب الأوسط، فقام بتوسعة رقعتها من الناحية الشرقية[4]، وقد تمثلت أهم الأحياء المنجزة خلال هذه الفترة: حمام الغولة "حارة الرماة" ودرب "أش شولي" ودرب "الحلاوة"، درب "سيدي عبد العبدلي"، درب "اكتو" ودرب "لملالة" ودرب "القاضي"، أما الأحياء السكنية فتمثلت في: حي باب الجياد، حي باب الرحيبة، حي درب الفوقي والتي تصل إلى غاية الحدود الشرقية للمشور، وقد اتسمت المدينة خلال هذه الفترة بالحركة التجارية والثقافية، إضافة إلى باب كشوط في الناحية الغربية أو ما يسمى بباب سيدي بوجمعة[5].

- **مرحلة السلطان عثمان بن يغمراسن (1282 – 1299):**

قام خلالها بعقد معاهدة تجارية عام 1286م مع مملكة أرغون، فتم بذلك إنشاء القيسارية بالحي التجاري[6] في الناحية الشمالية الشرقية للمشور، وتشييد مسجد سيدي بلحسن بالناحية الغربية[7].

---

[1] نقادي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 170.

[2] سكوم سفيان، **ترقية السياحة في المدن العتيقة بالجزائر (حالة مدينة تلمسان)**، رسالة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية والإقليمية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة وهران، 2001م، ص 29.

[3] نقادي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 170.

[4] المرجع نفسه، ص 170.

[5] سكوم سفيان، المرجع السابق، ص 31.

[6] نقادي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 170.

[7] سكوم سفيان، المرجع السابق، ص 31.

- **مرحلة أبو حمو موسى الأول (1307 – 1317م):**

قام بتهيئة عمرانية للجهة الغربية للمدينة[1]، وإنجاز درب الحجامين (حي أبو سعيد عثمان)، وكذا القصبة التلمسانية والتي تمثل منطقة سكنية حضرية جديدة انقسمت إلى جزأين: جزء قريب من باب كشوط وجزء قريب من المشور[2]، كما تم تشييد أول مدرسة بالجهة الشمالية الغربية[3].

- **مرحلة أبو تاشفين الأول (1318 – 1337) :**

انجاز حي صغير يحيط بالقصر الملكي المشور[4]، وإنشاء أجمل مدرسة في المغرب: المدرسة التاشفينية، إضافة إلى الحوض الكبير للمدينة (Grand Bassin)[5].

- **مرحلة أبو حمو موسى الثاني (1359 – 1389) :**

تم خلال هذه المرحلة تشييد المدرسة اليعقوبية ومسجد سيدي إبراهيم المصمودي، وتعمير المنطقة بين قلعة المشور وحي أولاد الإمام[6].

- **مرحلة أبو العباس أحمد (1430 – 1462) :**

تم في سنة 1446 تشييد جدار محيط بقلعة المشور، وحي خاص باليهود[7].

---

[1] نقادي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 170.

[2] سكوم سفيان، المرجع السابق، ص 31.

[3] Mahdid Souma, **Le tourisme culturel durable comme facteur de mise en valeur du patrimoine architectual : Le cas de la ville historique de Tlemcen**, Thèse de magister en Architecture, département d'architecture, faculté de Technologie, université Abou Baker Bekkaid, Tlemcen, 2012, p 91.

[4] سكوم سفيان، المرجع السابق، ص 31.

[5] Mahdid Soumia, Op.cit, p 91.

[6] Ibid, p 91, et Analyse urbaine … , Op.cit, p 20.

[7] سكوم سفيان، المرجع السابق، ص 32.

- **مرحلة العثمانيين (1559 – 1830) :**

قاموا بانشاء حي بباب الحديد واستقروا به، كما رمموا باب سيدي بومدين[1]، وكذا بناء مسجد سيدي اليدون[2]، وقد اكتمل النسيج العمراني للمدينة خلال هذه المرحلة[3].

- **مرحلة الاستعمار الفرنسي (1842 – 1962) :**

عند دخول المستعمر الفرنسي للمدينة قام باختراق أحيائها السكنية وتدمير معالمها الحضارية من مدارس ومساجد وغيرها[4]، ويمكن حصر مجموعة التدخلات الاستعمارية على النسيج الحضري للمدينة في النقاط التالية:

- **التحصينات العسكرية :**

كانت أولى اهتمامات السلطة الفرنسية حال وصولها لتلمسان حول تنظيم الدفاع بالمدينة والسيطرة عليها عسكريا وذلك من خلال:

- تقوية وتعزيز التحصينات القديمة بالمدينة[5] وتشييد سور جديد للمدينة وذلك سنة 1848[6].
- بناء وتهيئة المباني العسكرية مثل: ثكنة المشور وثكنة قورمالة (Gourmala)، وكذا تحويل قيسارية تلمسان الممتدة على مساحة خمسة هكتارات إلى ثكنة عسكرية هي الأخرى، وتشييد ثكنة القطار على أنقاض مساكن القصر القديم[7]، إضافة إلى إنشاء ثكنة مصطفى محل منزل قديم وحديقته[8].

---

[1] Mahdid Soumia, Op.cit, p 92, et Analyse urbaine…, Op.cit, p 20.

[2] بن عتو بلبروات، المرجع السابق، ص 70.

[3] نقادي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 171.

[4] المرجع نفسه، ص 171.

[5] Boukerch Djamel, **Evolution de la ville de Tlemcen pendant la période colonial (Eléments de croissance et de transformation)**, thèse de magister en urbanis, epau, 1989, p 165,166.

[6] Sidi Mohamed Negadi, Michel Terrasse,Agnés Charpentier,**L'image de Tlemcen dans Les Archives Françaises**,Imprimerie Mauguin,Algérie, 2011, p 57.

[7] الرزقي شرقي، المرجع السابق، ص 37.

[8] **Plan D'Occupation du Sol : Médina de Tlemcen (P.O.S)**, phase 2, 2000, p 26.

- ربط المنطقة الممتدة بين المشور وباب وهران وذلك من خلال شق عدد من الشوارع والساحات إضافة إلى الطريق الوطني[1].

- **شق الطرقات والشوارع :**

في سنة 1860 تم إدراج مخطط توسعة مدينة تلمسان ذو شكل متعامد حيث تم شق محور رئيسي شرق غرب: الطريق الوطني (العقيد لطفي) تحفه مجموعة من مباني الخدمات العمومية مثل: البنك، البريد...، ومن الطريق الوطني تتفرع مجموعة من الطرق الثانوية بشكل متوازي مع المحور الرئيسي مثل: شارع السلم Rue de paix وأخرى عمودية مثل شارع باريس Rue de paris وشارع فرنسا Rue de France[2]، كما تم شق شوارع واسعة أخرى تؤدي بشكل رئيسي إلى بوابات المدينة مثل: شارع Lamorcière وشارع سيدي بلعباس[3].

- **الساحات:**

أولى المستعمر اهتمامه بمثل هذه الساحات المفتوحة مثل تلك التي نجدها في المدن الرومانية واليونانية، وقد كانت توجد بالمدينة ساحتان رئيسيتان هما: ساحة القوافل وساحة الفنادق واللتان تمت توسعتهما و إعادة هيكلتهما من قبل الإدارة الفرنسية، حيث تم إنشاء البلدية بساحة الفنادق، وهدم المدرسة التاشفينية التي تعد تحفة فنية لا مثيل لها لاستحداث ساحة مركزية مكانها[4]، كما قامت الإدارة المدنية الفرنسية بتدمير القيسارية وبناء السوق المغطى[5] .

[1] Mahdid Soumia, Op.cit, p 92.
[2] Mahdid Soumia, Op.cit, p 92.
[3] Boukerch Djamel, Op.cit, p 167, et Plan D'Occupation du Sol (P.O.S)…, Op.cit, p 26.
[4] Ibide, p 170-172.
[5] Plan D'Occupation du Sol (P.O.S)…, Op.cit, p 26.

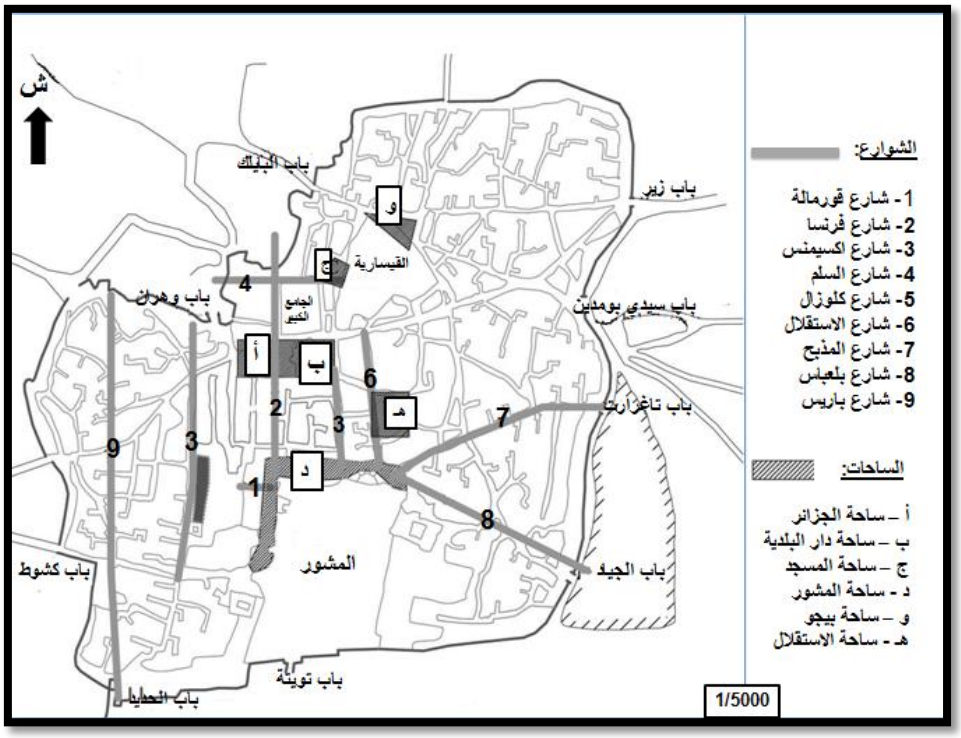

المخطط رقم 06:الشوارع والساحات المستحدثة داخل المدينة العتيقة

نقلا عن: Analyse urbaine…,Op.cit, p 66

(بتصرف)

- **البنايات:**

قامت السلطات الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 1900 إلى 1962 بإنشاء مجموعة من المباني الاجتماعية والثقافية، مثل بعض المدارس: مدرسة الإناث بشارع فاس، وثانوية للذكور وغيرها من المنشآت التعليمية.

كما تم بناء مجموعة من الأحياء الأوروبية مثل: حي سيدي سعيد شمال مسجد سيدي الحلوي، وحي سيدي شاكر وغيرها...[1] .

[1] Mahdid Soumia, Op.cit, p 92.

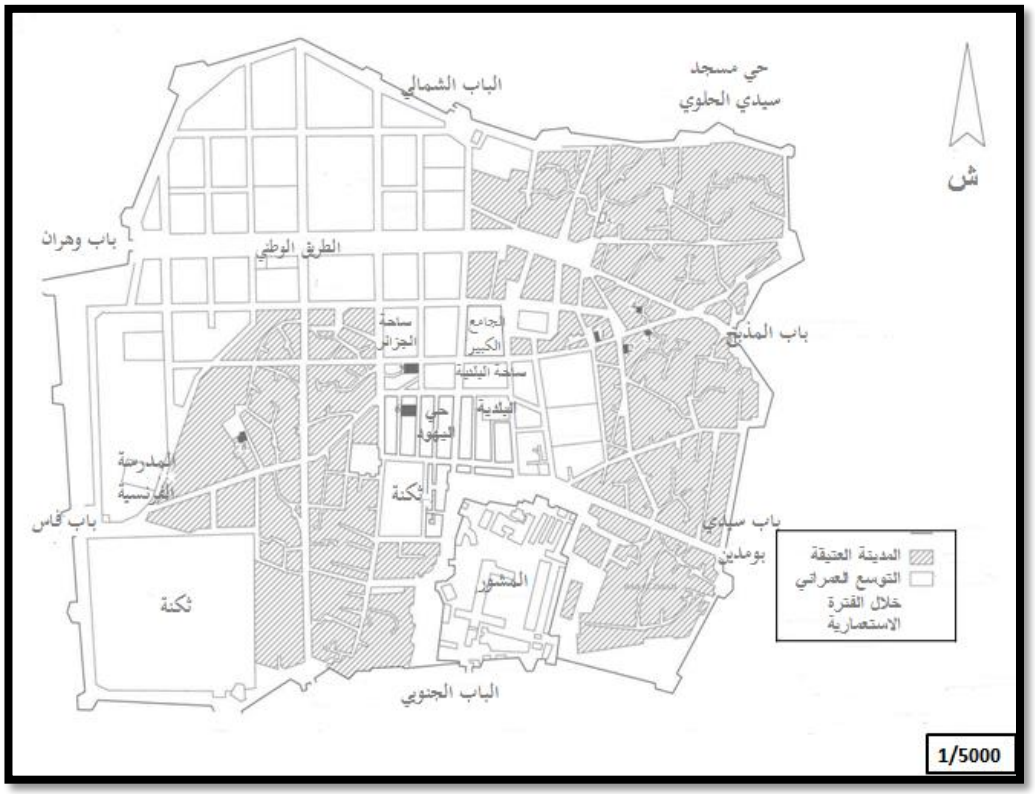

المخطط رقم 07: التوسع العمراني خلال الفترة الاستعمارية

نقلا عن: Analyse urbaine..., Op.cit, p 67.

(بتصرف)

لا يمكن حصر التغيرات التي أحدثتها يد السلطات الاستعمارية الفرنسية في هذه النقاط فقط بل تتعدى ذلك وما تم ذكره يندرج ضمن أهم هذه التغيرات، والتي أعطت للمدينة نمطا أوروبيا على حساب النسيج العتيق للمدينة.

4- مكونات النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة:

خطّت مدينة تلمسان العتيقة بنفس تخطيط المدن الإسلامية، وقد توفرت فيها شروط ابن الربيع لبناء المدن، فقد تميزت بموقعها الاستراتيجي الهام ومناخها المعتدل ووفرة مياهها[1]، وقد قسم نسيجها العمراني إلى ثلاثة أقسام رئيسية رتّبت بشكل متناضد مكوّنة بذلك شكلا

[1] عمر بلوط، المرجع السابق، ص 42.

مخروطيا، بحيث يقع القسم السياسي والإداري في أعلى مستوى، ويحيط به القسم الاقتصادي، ومن ثمّ القسم السكني الذي يعتبر أوسع من القسمين السابقين[1]، وحسب ما أورده الدكتور نقادي سيدي محمد في خطته العمرانية لمدينة تلمسان فهي تنقسم كالآتي:

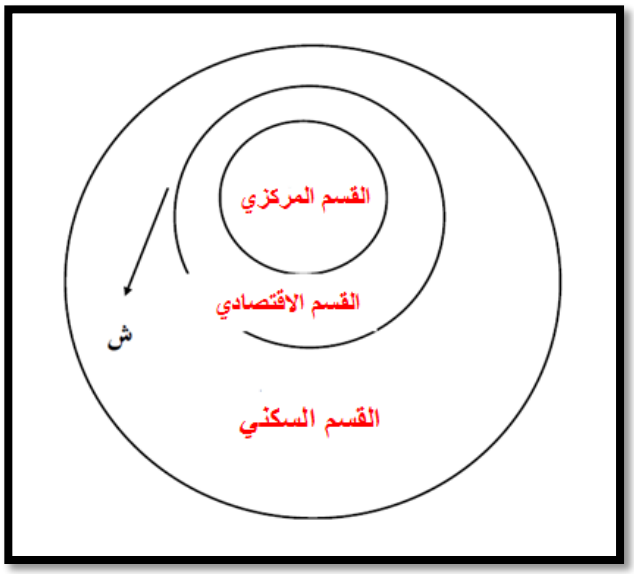

الشكل رقم 01: دوائر الأقسام المشكلة للنسيج العمراني للمدينة العتيقة تلمسان

نقلا عن: نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني...، المرجع السابق، ص 36.

4-1- القسم المركزي:

هو الحي السياسي والإداري والتشريعي والثقافي، فمن الناحية الجنوبية نجد قلعة المشور يقابلها الجامع الكبير ومقر الولاة المرابطين ومن بعدهم الموحدين والذي سمي باسم قصر يغمراسن ثم القصر البالي أو القديم (كان محاذيا للجامع الكبير)، أما من الناحية الغربية الشمالية نجد مسجد أبي الحسن (متحف الخط الإسلامي حاليا)، وبالجهة الغربية الجنوبية مجمع سيدي إبراهيم المصمودي، ومن الناحية الشرقية المدرسة التاشفينية (تم هدمها من قبل المستعمر الفرنسي) ومقر القضاء وثكنة البايلك المحاذية للجامع الكبير، إضافة إلى المساحة الوسطى التي كانت تعرف

[1] نقادي سيدي محمد، **التصميم العمراني لمدينة تلمسان ودلالتها الاجتماعية**، رسالة ماجستير، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1991م، ص 31.

بساحة القوافل والتي أصبحت محل إقامة الجالية اليهودية في فترة متأخرة من الحكم الزياني والمسماة بدرب اليهود[1].

وبالتالي فإنّ الحي المركزي يتكون من المعالم التالية:

- قلعة المشور.
- المدارس: المدرسة التاشفينية والمدرسة اليعقوبية (تم هدمهما من قبل المستعمر الفرنسي).
- مقر القضاء (المحكمة)*.
- المساجد: المسجد الجامع (الجامع الكبير)، مسجد المشور، مسجد أبي الحسن، مسجد سيدي إبراهيم المصمودي، مصلى المدرسة التاشفينية[2].
- بنايات عمومية أخرى: البيمارستانات** (دار مصطفى الكبير (غير موجود حاليا))، دار سيدي أحمد أبي الحسن (دار العجزة والمعوقين التي كانت بجوار ضريح الولي الصالح الموجود شرق الجامع الكبير)[3].

4-2- القسم الاقتصادي:

صمّم هذا الجزء بأسلوب عمراني متميّز لإظهار الأهمية الاقتصادية للمدينة، ويمكن التمييز بين جزأين في هذا القسم:

---

[1] نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 37.

*مقر القضاء: كان مقره بدرب " عين المدرسة "، وموقعه حسب النسيج العمراني الحالي: كان يتواجد بجوار " نزل المغرب " مقابل قلعة المشور (على مستوى البناية رقم 04 من نهج الرائد فراج)، ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

** البيمارستانات: مفردها بيمارستان وهو محل لإقامة المرضى، ويطلق على المستشفى، وهي في الأصل كلمة فارسية ذات مقطعين: بيمار ويعني: مريض أو عليل أو ضعيف، ستان: ويعني بيت أو دار أو محل، ومنه البيمارستان يقصد به بيت المرضى أو دار المرض، ينظر: عاصم محمد رزق، **معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية**، ط 01، مكتبة مدبولى، 2000م، ص 41.

[2] عمر بلوط، المرجع السابق، ص 43، ينظر أيضا: نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 38-52.

[3] نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 52، 53.

- الجزء الأول: وهو الجزء المحاذي للقسم المركزي، يختص بالعمليات التجارية[1]، ويتضمن ما يلي:

السوق العمومي: بحيث اختصت بعض أزقة المدينة بعرض نوع معين من السلع فسميت هذه الأزقة بالأسواق مثل: سوق الجزارين، سوق الخضارين (شرق المدرسة التاشفينية) سوق الغزل الذي يتحول في المساء إلى سوق الخبز (شمال الجامع الكبير).

القيسارية* : تقع قيسارية تلمسان وسط المركز الاقتصادي للمدينة، وهي عبارة عن مجموعة من البنايات يحيط بها سور عال ينفتح بها باب وحيد، وكانت أسوارها تمتد من وراء المدرسة الأساسية بساحة البشير الإبراهيمي (بلاص معزوز ثم بلاص الخادم) ثم تتجه غربا إلى أن تصل إلى ساحة الكتبيين (الجهة الشرقية للجامع الكبير) لتنحني باتجاه الشمال ثم تنعطف هذه الأسوار شمال ثكنة البايلك إلى أن تنتهي غرب مسجد سيدي البنا مرورا بدرب السماط لتلتقي بالباب الرئيسي، وقد كانت سوقا للأقمشة الأوروبية، احتوت على كل المرافق التي يحتاجها التجار من: فرن ومطعم وحمام وحلاق وإسطبل...[2].

وقد كان للفندق وظيفتان أساسيتان هما: التجارة والخدمات كإيواء التجار ودوابهم، على غرار فندق وحيد أدى وظيفة إيواء المسافرين العاديين من غير التجار وهو فندق الرمانة، ويعتبر فندقا بوعلي وسيدي منصور هما الوحيدان اللذان لا يزالا يحافظان على بعض التفاصيل الأصلية[3].

- الجزء الثاني: وهو الجزء المحاذي للحي السكني، ويحتوي على مقرات الحرفيين باختلاف مهنهم، ومقرات عمومية تقدم خدمات أساسية، ومقرات سكنية، ويقدم هذا الجزء الخدمات الأساسية للسكان ومنه يتم الانتقال تدريجيا إلى الحي السكني، إذ يمثل حلقة وصل بين الحي

---

[1] نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 57.

* قيسارية: عبارة عن نمط من أنماط الأبنية التجارية في العمارة الإسلامية، وهو مصطلح مأخوذ من القيصرية اليونانية وتعني سوق القيصر أو السوق الإمبراطوري المستخدم كمخازن ومساكن، لتنتقل إلى العمارة البيزنطية في سوريا وفلسطين وشمال إفريقية، ومنها إلى العمارة الإسلامية، فأصبحت آنذاك تتسم بالطابع التجاري، ينظر: عاصم محمد رزق، المرجع السابق، ص 245، ينظر أيضا: نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 59.

[2] نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني...، المرجع السابق، ص 60، 61.

[3] المرجع نفسه، ص 65 - 80.

المركزي والحي السكني، وهو الأكثر تعرضا للتدمير من قبل الاحتلال الفرنسي بهدف تحطيم الركائز الاقتصادية للمدينة (النشاط الحرفي).

- مقرات الحرفيين أو الحي الإنتاجي: مثل بعض الدروب التي أخذت اسم الحرف التي تقام بها: درب الحجامين، درب الصبانين، درب الصباغين...، أما بالنسبة للحرف التي تتسبب في إزعاج السكان وتنبعث منها الروائح الكريهة فقد كانت تقام خارج الحي السكني، مثل: حرفتي الدباغة وصناعة مواد البناء.
- مركز الخدمات: والذي يضم الحمام والفرن والمسجد أو الزاوية.
- المركز الانتقالي: يحتوي على عدد من المساكن، ومن خلاله يتم الوصول إلى الحي أو القسم السكني[1].

4-3- القسم السكني:

يمثل الحي السكني الحزام الثالث والأخير للنسيج العمراني للمدينة، يحتل أكبر مساحة مبنية، ويمتد من الساحات الداخلية (الفاصلة بين الحي الإنتاجي والحي السكني) إلى غاية أسوار المدينة التي تحاذيها، وهو بدوره مقسم إلى وحدات سكنية تسمى "**بالحومة**"، وقد أخذت أسماء الأبواب المجاورة لها مثل: حومة باب الحديد، باب الجياد، باب علي، باب زير، أو نسبة للحارة المجاورة مثل: حارة الرحيبة، حارة الرماية، أو نسبة لمعلم أساسي مثل: حومة المدرس، وحومة اليهود.

تتفرع هذه الحومات إلى دروب نسبت إلى اسم قبيلة أو عشيرة مثل: درب مسوفة، درب الزناقي (الصنهاجي)، أو إلى الأولياء الصالحين مثل: درب أولاد الإمام، درب سيدي الزكري[2].

إضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة نجد منشآت معمارية أخرى تتمثل في المقابر وأضرحة الأولياء والأسوار والأبواب التي ذكرها يحي ابن خلدون في قوله: " ... ولها خمسة أبواب قبلة باب الجياد وشرقا باب العقبة وشمالا باب الحلوي وباب القرمدين وغربا باب كشوط..."[3] .

---

[1] نقادي سيدي محمد، التصميم العمراني ...، المرجع السابق، ص 87 - 90.

[2] المرجع نفسه، ص 136،137.

[3] يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ص 20.

رغم كل هذه الأحداث إلا أن مدينة تلمسان العتيقة لازالت تحتفظ بخصائصها التاريخية والفنية والتي تتجلى مظاهرها من خلال معالمها التاريخية ومواقعها الأثرية ودروبها وأزقتها الضيقة والملتوية، والتي وجب الاهتمام بها وحمايتها نظرا لما تعانيه اليوم من تلف وإهمال وهذا ما سيتم الإشارة إليه من خلال الفصل الموالي الذي سنقوم من خلاله بتشخيص الأضرار التي يعاني منها عمران هذه المدينة التاريخية.

الفصل الثاني: تحليل وتشخيص الوضع الحالي للمدينة العتيقة تلمسان

1- أخطار ناتجة عن عوامل بيئية

2- أخطار ناتجة عن عوامل بشرية

3- الترميمات التي شهدتها المدينة

عرفت المدينة العتيقة تلمسان عدة تغيرات على مستوى تخطيطها العمراني وذلك منذ أن وطأت أقدام المستعمر الفرنسي أرضها، إذ تعتبر تلك الفترة نقطة تحول بالنسبة للنمط الأصلي للمدينة، تلتها التغيرات الثقافية للسكان مما أخرج المدينة من أصالتها لتكتسي بذلك حلة غربية سواء من حيث مبانيها أو نمط معيشتها الذي تجسد هو الآخر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لها، مما نتج عن ذلك مجموعة من الأضرار والأخطار التي أضحت تهدد بقاءها سواء من حيث مبانيها أو تخطيطها العمراني، ويمكن تقسيمها إلى أخطار ناتجة عن عوامل بيئية أي التي تتسبب فيها العوامل الطبيعية وأخرى ناتجة عن عوامل بشرية أي بفعل الإنسان، وهي بذلك تشكل مصدر تهديد لبقاء واستمرار هذه المدينة.

1- أخطار ناتجة عن عوامل بيئية:

على غرار الأضرار الناتجة عن العامل البشري هناك أضرار ناتجة عن العامل البيئي الطبيعي والتي لها تأثير مباشر على مباني المدن التاريخية (العتيقة)، وهي الأخرى تعتبر من المخاطر التي تهدد بقاءها. والمعالم التاريخية بالمدينة العتيقة تلمسان تتعرض لتأثير العوامل البيئية بشكل يومي مما يؤدي إلى تلفها وتدهور حالتها إلى غاية اندثارها كليا مع مرور الزمن، ويمكن تقسيم هذه الأخطار حسب العوامل التي تتسبب في حدوثها كالآتي:

1-1- أضرار التلف الميكانيكي:

ـ **الأمطار والسيول:** تتسبب الأمطار الغزيرة والمتواصلة في إزالة الملاط بين مواد البناء وتضعف بنيتها، كما تتسرب من سقوف المباني وكذا أساساتها مما يؤدي إلى إضعافها، أما بالنسبة للسيول القوية فهي تقوم بجرف كل ما يصادف طريقها[1]، وتمتاز مدينة تلمسان بمناخ البحر الأبيض المتوسط والذي يعرف بالمناخ القاري البحري، وتنقسم خلاله السنة إلى فصلين:

[1] أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفاني، **حماية وصيانة التراث الأثري**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م، ص 121.

- موسم شتوي: يمتاز بالبرودة والرطوبة، وهو قصير المدة، يمتد من شهر ديسمبر إلى أواسط شهر مارس.
- موسم صيفي: يمتاز بالحرارة والجفاف، طويل المدة، يمتد من أواسط شهر مارس إلى شهر أكتوبر[1].

إذ يبلغ متوسط هطول الأمطار غير المنتظمة من 400 ملم إلى 850 ملم [2]، مما يجعل المدينة العتيقة تلمسان معرضة لخطر الأمطار مدة سقوطها، كما تعمل على رفع مستوى المياه الجوفية مما يزيد من مشكلة الرطوبة الناتجة عن هذه الأخيرة.

ـ **الرياح:** تتعرض مدينة تلمسان لهبوب رياح ذات اتجاهين: إما شمالية غربية أو جنوبية، ويصل متوسط سرعتها خلال السنة إلى حوالي 24 كم/سا [3]، وهي الأخرى لها تأثير فيزيائي على المباني الأثرية، إذ تقوم بعملية الحث للأجزاء المعرضة للرياح مما يؤدي إلى تفتتها وكذا تشوه مظهرها الخارجي، كما أن لها دور في رفع نسبة الرطوبة بالنسبة للرياح التي تهب من مناطق باردة، مما ينتج عنه تلف في المكونات المعدنية لمواد البناء.

كما تقوم بنقل الملوثات الجوية إذ تحمل مخلفات المصانع ودخان السيارات مؤدية إلى اسوداد أسطح المباني، وفي ظل وجود الرطوبة تتكون بقع حمضية كلورية ما يطلق عليه التلف المزدوج[4].

ـ **الاهتزازات:** هي عبارة عن موجات وذبذبات ناتجة عن جسم متحرك يؤدي تكررها عدة مرات في اليوم الواحد إلى حدوث شروخ وشقوق على واجهات المباني وعناصرها المعمارية قد تتسبب مع مرور الزمن إلى انهيار جزء من المبنى أو انهياره كليا[5]، وهي تنتج عن حركة المرور المستمرة بالطرق

---

[1] لبتر قادة، **تأثير الرطوبة على المعالم الأثرية: دراسة لبعض معالم مدينة تلمسان**، رسالة ماجستير، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007م، ص 11.

[2] دحماني نعيمة صبرينة، المرجع السابق، ص 11.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

[4] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 96.

[5] بن زغادي محمد، المرجع السابق، ص 472.

المجاورة للمباني الأثرية[1]، وهذا ما تتعرض له المدينة العتيقة بتلمسان بعد توسعة دروبها وشق مجموعة من الشوارع خلال الفترة الاستعمارية مما جعلها معرضة لخطر الاهتزازات باستمرار بفعل حركة المرور التي تشهدها، وخير مثال على ذلك ما تشهده **الساحة المركزية** (**La place**) من حركة مرور جد مرتفعة بفعل السيارات التي تمر وتتوقف بها، والتي تؤثر بشكل مباشر على المعالم التي تتموقع حولها كالجامع الكبير ومسجد أبي الحسن التنسي (متحف الخط الإسلامي حاليا).

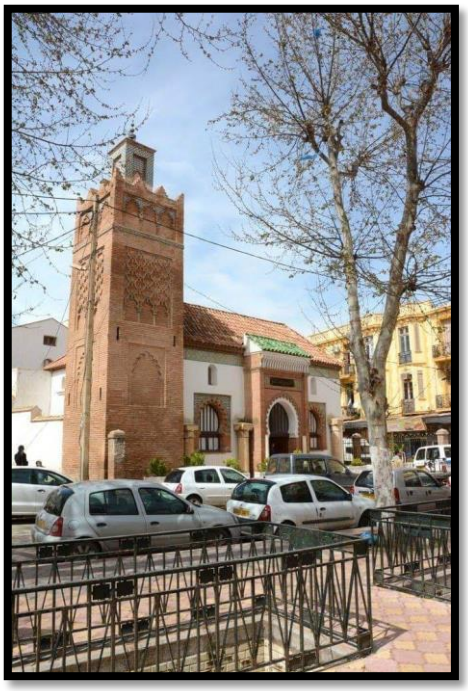

الصورة رقم 01: حركة المرور الدائمة بالحي المركزي

1-2- أضرار التلف الفيزيو كيميائي:

ـ **الحرارة:** يعد التغير المستمر في درجات الحرارة يوميا وموسميا وسنويا من أسباب تلف مواد البناء المختلفة[2]، حيث تتعرض الأسطح الخارجية للمباني لأشعة الشمس المباشرة نهارا لتمتص وتختزن طاقة حرارية عالية مما يؤدي إلى ارتفاع حرارة المبنى، ليتسرب جزء منها إلى الداخل وفي الليل

[1] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص 87.

تنخفض درجة الحرارة لتصبح الطبقات الخارجية أبرد من الداخل لاتصالها المباشر بالهواء البارد[1]، ما ينتج عن هذه الظاهرة انكماش وتمدد مواد البناء بفعل زيادة أو تقلص حجم البلورات المعدنية المكونة لها، كما تؤثر درجات الحرارة المرتفعة على المادة الخشبية المستعملة في البناء مؤدية إلى جفافه وبالتالي خشونة سطحه وتغير لونه وضعف متانته[2].

ـ **الرطوبة:** من أخطر عوامل التلف الفيزيو كيميائي، ولها عدة مصادر أهمها:

- مياه الأمطار.
- المياه الجوفية.
- التكثيف[3] .

فارتفاع نسبة الرطوبة يؤدي إلى:

ـ إذابة الأملاح القابلة للذوبان في الماء التي تتواجد بمواد البناء وتبلورها على أسطحها الخارجية عند حدوث عملية التبخر، ما ينجر عنه ضغوطات موضعية وبالتالي تفتت الأسطح الخارجية لمواد البناء وانفصال الملاط عنها فيؤدي إلى ضياع النقوش والكتابات والزخارف التي تحملها.

الصورة رقم 02: تآكل مواد البناء وطبقات الملاط

[1] عبد المعز شاهين، **ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية**، مطابع المجلس الأعلى للآثار، مصر، 1994، ص 173، 174.

[2] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 88،89.

[3] المرجع نفسه، ص 89.

ـ إذابة المواد الرابطة لحبيبات الأحجار الرسوبية (خاصة الحجارة الرملية) وترسبها على الأسطح الخارجية عند تعرضها للجفاف مكونة قشرة صلبة عليها[1].

ـ ارتفاع نسبة الرطوبة يوفر الوسط الملائم لنمو الفطريات والطحالب على الأسطح الخارجية للمباني[2].

أما انخفاض نسبة الرطوبة فيؤدي إلى:

ـ حدوث تحولات طورية على مستوى بعض مكونات الملاط خاصة إذا كان من الجبس والذي يتحول إلى الأنهيدريت، ويتم فقدان الماء المتحد كيميائيا مع كبريتات الكالسيوم ومنه حدوث انكماش على مستوى جزيئات الجبس وبالتالي حدوث شروخ وتشققات على مستوى طبقة الملاط.

ـ تزهر وتبلور الأملاح نتيجة انخفاض الرطوبة النسبية[3].

وتعد الرطوبة من بين الأضرار التي تهدد معالم هذه المدينة العتيقة نظرا لتوفر مصادرها والمتمثلة في مياه الأمطار والتي لها دور في رفع نسبة رطوبة المباني، إذ تتغلغل داخل جدرانها عبر الشقوق والمسام الموجودة بمواد البناء[4]، إضافة إلى المياه الجوفية والتي تعاني منها أغلب المعالم بالمدينة نظرا للموقع الذي بنيت عليه مدينة تلمسان والذي يعرف بكثرة العيون المائية هي الأخرى تقوم برفع نسبة الرطوبة مؤدية لتآكل مواد البناء وتفتتها، كما تؤثر على الأرضيات وتوفر الوسط الملائم لنمو النباتات والكائنات الحية الدقيقة.

ـ **الأملاح**: من أهم العوامل المؤثرة على مكونات مواد البناء، ويرتبط تأثيرها بالتغيرات البيئية (حرارة ورطوبة)، وتختلف مصادرها: فمنها ما هي آتية من المياه الجوفية كالكبريتات والكلوريدات

[1] عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص 177.

[2] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 92،93.

[3] عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص 177،178.

[4] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 90.

والنترات والكربونات، أو يكون مصدرها الملوثات الجوية سواء كانت طبيعية أو صناعية أو جزء من التركيب الداخلي لمواد البناء[1].

ـ **التلوث الجوي**: تؤثر الغازات الجوية كغاز ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الآزوت والكبريت وكبريتيد الهيدروجين وغيرها على المباني الأثرية، بحيث تعمل على تغيير ألوان الأسطح الخارجية، كما تغير من طبيعة مواد البناء إضافة إلى تآكل المواد المعدنية بها[2].

وتعتبر الملوثات الصناعية أخطر الغازات على المباني الأثرية، إذ تتعرض المدينة العتيقة "تلمسان" لهذا العامل بشكل يومي نظرا لما تخلفه المصانع ووسائل النقل المختلفة من أدخنة، هذه الأخيرة تتسبب في أضرار وخيمة لما ينبعث منها غازات سامة وتعد المنطقة الصناعية لشتوان أهم مصادر التلوث البيئي نظرا لقبها من المدينة العتيقة[3].

كما يتسبب التلوث الجوي في حدوث المرض الأسود والذي هو عبارة عن غشاء أسود يغطي واجهات المباني الأثرية، يؤدي إلى تفكك مواد البناء وتصدعها وكذا تشوه المظهر الخارجي للمبنى[4].

1-3- أضرار التلف البيولوجي:

يؤدي نمو النباتات بالقرب من المباني الأثرية أو بين طبقات الجدران إلى تشققها وانفصالها عن بعضها البعض بفعل جذورها التي تنمو مؤدية إلى ضغوط جانبية. كما تعمل على تكوين المواد الدوبالية نتيجة عملية تعفن هذه الجذور لتصبح وسطا ملائما لنمو الكائنات الحية الدقيقة التي تقوم بإتلاف المكونات المعدنية والعضوية لمواد البناء[5]، وتتمثل هذه الكائنات في:

---

[1] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 99.

[2] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 73، 74.

[3] بوجلابة فوزية سعاد، **أخطار التلوث على المعالم الأثرية: بعض المعالم الأثرية بمدينة تلمسان(دراسة حالة)**، رسالة ماجستير، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م، ص 84.

[4] المرجع نفسه، ص 85.

[5] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 112، 113، ينظر أيضا: عبد المعز شاهين، المرجع السابق، ص 178.

البكتيريا، الفطريات والطحالب[1]، وتعاني الكثير من المباني بالمدينة العتيقة من هذا المشكل نظرا لتوفر الوسط الملائم لنمو هذه النباتات والكائنات الدقيقة والمتمثل أساسا في الرطوبة.

الصورة رقم 03: نمو النباتات والفطريات على جدران المباني

2- أخطار ناتجة عن عوامل بشرية:

وهي مجموع الأضرار التي يتسبب في حدوثها الإنسان، سواء عن قصد أو غير قصد، وتعد أخطر العوامل التي تهدد المدن العتيقة بنسيجها العمراني بشقيه المادي والمعنوي، المادي المتمثل في المباني الأثرية والمعنوي المتمثل في التخطيط الأصلي للمدينة والذي يعد الأكثر تضررا بالعامل البشري، فهذا الأخير له دور في تغيير ملامح المدينة العتيقة التي أنشئت عليها.

2-1- عوامل التجديد والتحديث:

وهي جل الوسائل الحديثة التي يستخدمها الإنسان في الوقت الحالي[2]، وهي تتمثل فيما يلي:

[1] إبراهيم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 108-112.

[2] السيد محمود البنا، المرجع السابق، ص 33.

_ مواد البناء الحديثة: تعاني المباني والدروب بمدينة تلمسان القديمة من مشكلة استخدام المواد الحديثة في البناء، سواء في بناء منشآت جديدة ضمن نسيجها العمراني (خاصة تلك التي تم بناءها خلال الفترة الاستعمارية) بمواد حديثة (الاسمنت المسلح) أو التدخلات العشوائية والإصلاحات التي تجرى على المباني ذات الملكية الخاصة: كالإضافات التي تتعرض لها المنازل بالأحياء السكنية والتي نتجت معظمها عن زيادة عدد أفراد الأسرة الواحدة ما استدعى التدخل على مستوى المسكن بإضافة غرف أو طوابق وحتى الترميمات الخاطئة والتي استعملت فيها مواد غريبة عن مواد البناء الأصلية، مما يؤدي إلى تشوه النمط التقليدي الذي كان يسود المدينة سابقا.

الصورة رقم 04: التدخل بمواد حديثة على المباني السكنية.

_ نمط عمراني حديث: والذي غزى بشكل كبير هذه المدينة وتخلل نسيجها العمراني تدريجيا، فقد كانت بدايته مع الاستعمار الفرنسي للمدينة وما أحدثه من تحولات جذرية في تخطيطها وما نتج عنه من شوارع ودروب واسعة تختلف عن الدروب الضيقة التي كانت تتخلل المدينة، وإنشاء مباني حديثة بنمط عمراني غربي وغريب عن نمط المباني التقليدية ذات النمط الإسلامي الذي ساد المدينة كالمباني العمودية ذات الطوابق المتعددة التي تتناقض مع أصول البناء في الإسلام (الاكتفاء بطابق واحد فقط).

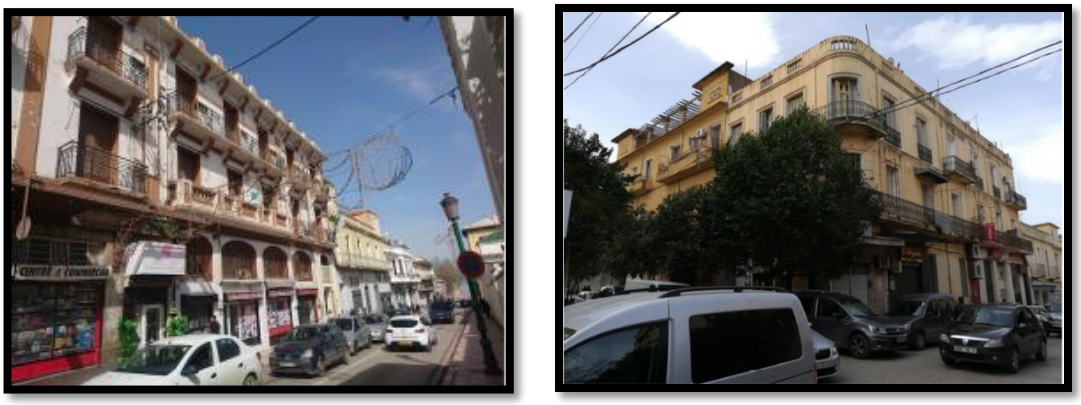

الصورة رقم05: مباني حديثة داخل النسيج العمراني للمدينة العتيقة

ـ **استخدام وسائل معيشية حديثة:** والمتمثلة في أنابيب المياه والغاز والصرف الصحي والكهرباء والهوائيات المقعرة وغيرها ... والتي لها تأثير على النمط المعيشي العتيق بالمدينة، فالمياه على سبيل المثال تعمل على رفع معدلات الاستهلاك ومنه زيادة معدلات الصرف والذي يؤدي بدوره إلى أضرار جانبية تتمثل في التأثير على أساسات المباني الأثرية[1].

الصورة رقم 06: التأثيرات الناجمة عن أنابيب الماء

[1] السيد محمود البنا، المرجع السابق، ص 40.

وتعاني المدينة العتيقة تلمسان من هذا المشكل خاصة بالأحياء السكنية القديمة (القسم السكني)، إذ تم تزويدها بأنظمة المياه والغاز الحديثة والكهرباء مما أحدث تغييرا بالنمط القديم للمسكن التلمساني العتيق، كما قد تتسبب في إحداث بعض الشقوق والشروخ نظرا لما تحتاجه عملية التوصيل من إجراءات حفر على مستوى الأرضيات والجدران وكذا وضع العدادات، إضافة إلى التشوه البصري الذي تحدثه أسلاك الكهرباء والهوائيات المقعرة والمكيفات الهوائية على مستوى دروب وأزقة المدينة.

الصورة رقم 07: تشوه المظهر الخارجي للمباني

ـ **وسائل النقل**: صممت مدينة تلمسان العتيقة على نمط المدن الإسلامية الذي سادت فيه الدروب الضيقة، وكانت وسيلة النقل الوحيدة آنذاك هي الدواب، غير أن التطور الكبير في وسائل النقل واستخداماتها الكثيرة من قبل الإنسان أعطى نمطا جديدا للحياة داخل المدينة العتيقة، وأصبحت السيارات والحافلات وغيرها تغزو شوارع المدينة.

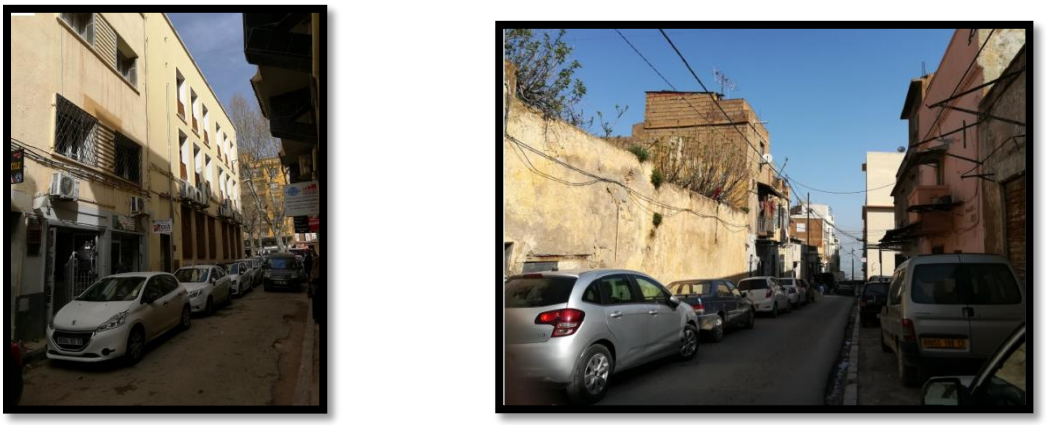

الصورة رقم 08: شوارع مستحدثة وحركة دائمة للسيارات داخل المدينة العتيقة

وتؤدي حركة النقل الدائمة إلى مجموعة من الآثار الجانبية والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- الاهتزازات التي تسببها حركة المرور اليومية والمستمرة بجانب المباني الأثرية والتي ينتج عنها مجموعة من الشقوق والتصدعات بمرور الوقت.
- الأدخنة الناتجة عن احتراق البنزين وما ينجر عنها من ملوثات غازية تتفاعل مع مواد البناء في حالة وجود الرطوبة مشكلة طبقة سوداء على الأسطح الخارجية للمباني.
- زيادة استخدام وسائل النقل الحديثة يولد الحاجة إلى شق الطرق وتوسعة الشوارع مما يغير من تخطيط المدينة، إضافة إلى الحاجة لأماكن ومساحات جديدة لوقف السيارات (موقف السيارات).
- كما تتسبب حركة المرور المستمرة تشوها بصريا، كما هو الحال بالنسبة للقسم المركزي للمدينة العتيقة والذي يشهد توافد العديد من السيارات على مدار اليوم وبذلك تشويه المنظر الخارجي للمعالم الموجودة بهذا القسم وحجب الرؤية (الجامع الكبير، مسجد أبي الحسن التنسي، قلعة المشور...).

إن المدينة العتيقة تلمسان أصبحت تعيش وسط هذا النمط المعيشي الحديث الذي أضحى يسيطر على كل جزء منها، وهذا راجع للتطور الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده العالم والذي أخرج المدينة من حياتها التقليدية إلى الحياة العصرية التي نلحظها اليوم.

2-2- عوامل اجتماعية:

_ **التوسع العمراني**: إن زيادة عدد السكان نتج عنه الحاجة إلى بنايات جديدة سواء سكنية أو ذات وظيفة اجتماعية (مدارس، مستشفيات ...)، ومنه جاء التوسع العمراني سواء داخل أسوار المدينة العتيقة أو خارجها والذي نتج عنه مجموعة من الأحياء السكنية الجديدة ذات النمط الحديث (مثل: إيمامة، منصورة، شتوان...).

_ **التغيرات الناتجة عن الفترة الاستعمارية**: وما نتج عنها من شوارع وطرق ومباني حديثة، وهدمها للعديد من المنشآت الهامة (كالمدرسة التاشفينية) (المخطط رقم 06 ص 40 والمخطط رقم 07 ص41).

_ **مشاكل الملكية**: إن أغلب الملكيات العائلية في المدينة العتيقة تكون ملكيات مشتركة غير مقسمة، ونظرا للخلافات التي تنشأ بين الورثة يمكن أن يؤدي إلى تدهورها طول مدة النزاع، والتي قد تنتهي باللجوء إلى القضاء[1]، ويمكن تلخيص نتائج هذه الخلافات فيما يلي:

- مشكلة الورثة: فالملكية الخاصة التي يتشارك في امتلاكها مجموعة من الورثة تكون عرضة للتقسيم نظرا للخلافات التي قد تحدث بينهم وبالتالي تعرضها لمجموعة من التدخلات العشوائية.
- هدم المباني القديمة ذات الملكية الخاصة من قبل أصحابها وبناء مباني حديثة تتماشى مع متطلباته اليومية، رافضين تدخل الهيئات المعنية بحماية التراث الأثري باعتبارها ملكية خاصة بهم لا شأن للدولة بها، ورغم النصوص القانونية التي أُبرمت لحل هذه المشكلة إلا أنها لا تزال تلقى التعنت والرفض من قبل أصحاب الملكيات الخاصة بسبب جهلهم بهذا الإرث الحضاري.

[1] جلال عبد الكافي، المرجع السابق، ص 125،126.

الصورة رقم 09: تجديد المباني السكنية بالأحياء العتيقة

- قضية البيع والشراء: تجد الهيئات الخاصة بالتراث الثقافي مشكلة مع ملاك المنشآت الأثرية خاصة فيما يتعلق بمسألة البيع والشراء، وكثيرا ما تتم هذه العملية خلسة دون إعلام الهيئات المسؤولة ما ينجر عنه فتح قضايا والدخول في نزاعات بين أصحاب الملكية والدولة.

_ هجر المباني القديمة والاستقرار بالمباني الحديثة نظرا لقدمها وغياب المستلزمات المعيشية العصرية بها مما أدى إلى هجرها، وغياب الحياة بها مما يجعلها عرضة للتخريب والهدم.

2-3- عوامل اقتصادية:

إن التطور الهائل في مجال الصناعة والتكنولوجيا أدى إلى التخلي عن الصناعات والحرف التقليدية التي كانت سائدة في فترات مضت، إذ كانت تسمى الدروب باسم الحرف المقامة بها (درب الصباغين، درب الحجامين، درب الصبانين، ...) واليوم تشهد تغيرا جذريا في أصلها الذي أنشئت عليه، فنادرا ما نجد بعض المحلات التي لازالت تمارس فيها الحرف التقليدية والباقي اكتسى حلة عصرية (بيع منتجات صناعية، ملابس عصرية،...) ما أدى إلى تغيير الطابع الاقتصادي للمدينة العتيقة، ما جعلها تعيش بحلة غريبة بعيدة كل البعد عن النمط التقليدي، كما تتسبب اللافتات والمنتجات التي تعلق وتعرض خارج هذه المحلات بتلوث بصري يحجب رؤية التخطيط الأصلي للحي التجاري بالمدينة.

الصورة رقم 10: منتجات عصرية تباع داخل المحلات التجارية بالمدينة العتيقة

2-4- العامل التنظيمي والتشريعي:

والمتمثل في القوانين والتشريعات الصادرة في مجال حماية التراث الأثري والهيئات الساهرة على تطبيقه، وتمثل هذه النقطة الحد الفاصل في عملية الحفاظ على المدن العتيقة وما تحويه من معالم تاريخية، من خلال إجراءات الحماية التي تقوم بها ومدى تحكمها في عمليات الحفاظ.

ولعل السبب الرئيسي للتعديات التي تشهدها هذه المدينة كغيرها من المدن العتيقة والمواقع الأثرية هو غياب الرقابة القانونية التي يجب أن تسهر على تطبيقها تلك الهيئات المكلفة بحماية التراث الأثري، كما تعتبر المسؤولة عن عمليات الصيانة والترميم التي تجرى على المباني الأثرية، وأغلب معالم المدينة تعاني من مشكلة نقص هذه الأعمال، والتي غالبا ما تنتهي بانتهائها والمقصود هو غياب الصيانة الدورية.

2-5- مشاكل علمية وتقنية:

والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

_ عدم وجود شراكة بين الهيئات المسؤولة عن حفظ التراث الأثري والمؤسسات العلمية والأكاديمية (الجامعة) وبالتالي غياب العمل الميداني للطلبة مما ينتج عنه متخصصين في مجال الصيانة والترميم غير أكفاء بسبب بعدهم عن الجانب التطبيقي.

_ ارتباط مشاريع الترميم بالجانب الاقتصادي (دفتر الشروط) .

_ غياب التمويل المالي الذي يغطي إجراءات الصيانة والترميم وبالتالي تدهور حالة المباني الأثرية.

_ ارتباط أعمال الترميم بأحداث سياسية كما هو الحال بالنسبة لترميمات 2011م والتي جاءت على إثر تتويج تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة 2011، والتي ترتب عنها مجموعة من التدخلات ارتبطت بفترة زمنية محددة فخلفت جريمة في حق معالم هذه المدينة نظرا لما تعانيه اليوم من أضرار بسبب تلك التدخلات، كما تم من خلالها طمس وتشويه لأغلب معالمها الفنية التي كانت تتميز بها.

2-6- الإهمال والجهل:

تعتبر هذه النقطة أساس تدهور معالم المدينة العتيقة نظرا لجهل أفرادها بأهمية هذا الإرث الحضاري، مما ينتج عنه في أغلب الأحيان مجموعة من التدخلات العشوائية التي يتم من خلالها طمس معالمها.إضافة إلى التخريب والسرقة الذي تتعرض له بعض المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بالمدينة.

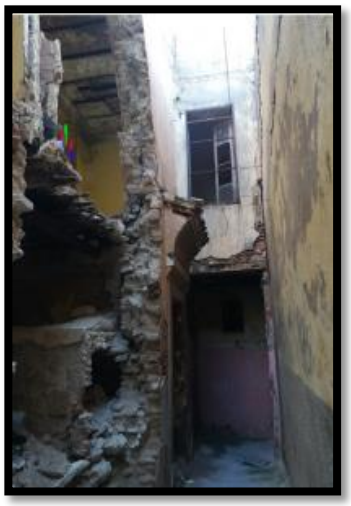

الصورة رقم 11: مباني مخربة

3- الترميمات التي تعرضت لها المدينة:

تعرضت معظم المباني الأثرية بالمدينة العتيقة تلمسان لمجموعة من الترميمات والتدخلات العلاجية، والتي بدأت بإصلاحات الفترة الاستعمارية التي مست بعض معالم المدينة، ومن ثم تولت الجزائر ترميم وصيانة معالمها التاريخية ومواقعها الأثرية في إطار حماية تراثها الأثري وأصدرت القوانين والمراسيم الخاصة بذلك، لتتعرض المدينة العتيقة تلمسان لجملة من الترميمات شملت معظم مبانيها ودروبها في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م .

بدأت هذه الأشغال في سنة 2010م، حيث تم تسليم مشاريع الترميم إلى مجموعة من مكاتب الدراسات والمقاولين من أجل تجهيزها لاحتضان هذه التظاهرة[1]، ويمكن حصر المشاريع التي تنتمي إليها مباني المدينة العتيقة فيما يلي :

مشاريع ترميم المباني التي تقع ضمن النسيج المعماري للمدينة العتيقة تلمسان	
ترقية وتأهيل مسجد لالة مرفودة	تثمين وتأهيل ضريح سيدي سعد
ترقية وتأهيل مسجد سيدي زايد	تثمين ضريح سيدي الزكري
ترميم مسجد لالة غريبة	ترميم ضريح سيدي إبراهيم المصمودي
تأهيل وترقية مسجد الشرفاء	تأهيل ضريح سيدي أبي الحسن الراشدي
ترقية مسجد سيدي الزكري	ترميم ضريح سيدي المزوني
ترقية وتثمين مسجد ابن مرزوق	تأهيل فران العابد
ترميم مسجد لالة رؤية	تأهيل فران الحجامين
ترميم مئذنة مسجد سيدي السنوسي	ترميم وتأهيل حمام الصباغين
تأهيل وترقية مسجد سيدي القلعي	تثمين وتأهيل مدرسة أبو عبد الله الشريف التلمساني
ترميم مسجد باب زير	تطوير باب الحديد
ترميم وترقية مسجد سيدي الجبار	تطوير باب الزفارين
ترميم مسجد سيدي الجبار	تطوير باب القيسارية

[1] **Etude pour l'élaboration du Plan Permanent de Sauvegarde et de Mise en Valeur du Secteur Sauvgarde de La Ville de Tlemcen (PPSMVSS)**, Rapport Phase 01, Bureau d'étude technique ARCADE, Tlemcen, Avril 2018, p 20

ترميم مئذنة سيدي أبي الحسن الراشدي	تطوير ساحة البشير الإبراهيمي
تطوير وتثمين درب الحجامين	تطوير وتثمين فندق ومقهى الرمانة
تطوير وترقية درب لالة مرفودة	تطوير وتثمين منزل محمد ديب
تطوير وترقية درب السنسلة	تطوير الموقع الأثري بقصر المشور
تطوير وتثمين درب سيدي زكري	تثمين المباني الداخلية بالمشور
تطوير وتثمين درب أولاد الإمام	تطوير الفضاء الأخضر بالمشور
تطوير وترقية درب سيدي عمران	تثمين جدران المشور
تطوير وترقية درب الصباغين	ترميم شارع باب الجياد
تطوير درب رياض بن فارس	ترميم حي الرحيبة
تطوير درب أبو عبد الله الشريف التلمساني	ترميم حي مصطفى
تطوير وتثمين درب سيدي القاضي	ترميم درب سيدي الوزان
تطوير وتثمين درب سيدي حامد	ترميم درب السرور

الجدول رقم 01: مشاريع الترميم لسنة 2011

نقلا عن: Etude pour l'élaboration du Plan Permanent de Sauvegarde et de Mise en Valeur du Secteur Sauvgarde de La Ville de Tlemcen (PPSMVSS)…, Op.cit, p 20.
(بتصرف)

إن جل المشاكل التي تعاني منها مدينة تلمسان العتيقة تتمحور حول تأثير الإنسان، إذ يعتبر العامل الأساسي في تدهور مبانيها وتغير تخطيطها العمراني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي تم حصرها في الأضرار الناتجة عن العامل البشري، ونظرا للحالة التي آلت إليها المدينة وجب الحفاظ عليها ويتم ذلك من خلال وضع مجموعة من الحلول واتخاذ إجراءات الحماية اللازمة، وبعد تشخيص الوضع الراهن للمدينة قمنا باقتراح إستراتيجية كوسيلة للحد من هذه الأخطار، لذلك خصصنا الفصل الموالي والأخير لطرح هذه الإستراتيجية المقترحة.

الفصل الثالث: الإستراتيجية المقترحة لحماية المدينة العتيقة تلمسان

1- تفعيل دور المؤسسات والهيئات الخاصة بحماية التراث الأثري

2- إجراءات الحفاظ على المباني المكونة للنسيج العمراني للمدينة العتيقة تلمسان

3- إجراءات الحماية الإدارية والقانونية

4- وضع الخارطة الأثرية

5- تشجيع المشاركة الشعبية

نظرا للإهمال الذي أصبح يهدد المدينة العتيقة تلمسان سنقدم فيما يلي جملة من الحلول التي يمكن من خلالها تأمين الحماية لها وحفظها وإعادة إحيائها ورد الاعتبار إليها والواجب تطبيقها على أرض الواقع، كونها تمثل جزءا مهما من تاريخ الحضارة الإسلامية ، ويتم هذا بإتباع الخطوات الآتية:

1- تفعيل دور المؤسسات والهيئات الخاصة بحماية التراث الأثري:

لا يمكن تجسيد أي قانون دون استحداث مؤسسات خاصة تسهر على تطبيقه على أرض الواقع، ولحماية التراث الأثري تم تشكيل مجموعة من المؤسسات التي تختص في هذا المجال، وتعمل على اتخاذ التدابير اللازمة في مجال المحافظة على هذا الإرث الحضاري سواء من حيث الجانب التقني (صيانة وترميم، وتأهيل، ...) أو الجانب الإداري والقانوني (جرد وتصنيف ونزع الملكية، ...)، وتتمثل أهم هذه المؤسسات فيما يلي:

- **مديرية الثقافة** [*]: وقد حددت مهامها حسب المرسوم التنفيذي رقم 94-414 في مجال حماية التراث الأثري كالآتي:
  - السهر على حماية التراث والمعالم التاريخية أو الطبيعية وعلى صيانتها والحفاظ عليها.
  - السهر على تطبيق التشريع في مجال المعالم والآثار التاريخية والطبيعية.
  - متتابعة عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه.
  - المشاركة في عمليات ترقية الصناعة التقليدية المحلية وتسهر على المحافظة عليها[1] .

[*] مديرية الثقافة: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-281 المؤرخ في 05 محرم عام 1413 الموافق لـ 06 يوليو سنة 1992 والمتضمن إحداث مديريات الثقافة والاتصال وتنظيمها ، ليصدر مرسوم تنفيذي آخر رقم 94-414 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق لـ 23 نوفمبر 1994 هو الآخر تضمن إحداث مديريات الثقافة في الولايات وتنظيمها، ينظر: **المرسوم التنفيذي رقم 92-281 المؤرخ في 05 محرم عام 1413 الموافق لـ 06 يوليو سنة 1992**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 53، الجزائر، 1992، ص 8.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 94-414 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق لـ 23 نوفمبر 1994**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 79، الجزائر، 1994، ص 22، 23.

- **الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها**[**]: عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أنه مكلف بتسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب قانون 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق لـ 15 يونيو سنة 1998 واستغلالها (ماعدا المجموعات الوطنية الموجودة داخل المتاحف)، وتتوزع مهامه بين التسيير والاستغلال كالآتي:

✓ **في مجال التسيير:**

- ضمان صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له وحراستها.
- إعداد دفتر الشروط الخاص باستعمال وإعادة استعمال الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له ويسهر على احترامها والتي تقوم السلطة الوصية أو أجهزتها غير المركزية بإعداد برامجها.

✓ **في مجال الاستغلال:**

- ضمان نشاط ثقافي في الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له بتنظيم عروض وتظاهرات مختلفة (لقاءات علمية وثقافية وملتقيات ومؤتمرات واحتفالات وأعياد دينية ومدنية...).
- ضمان وضع الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له للإيجار لأغراض ثقافية ومهنية وحرفية و/أو تجارية، في إطار التنظيم المعمول به.
- القيام و/أو تكليف من يقوم بإعادة إنتاج الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية باستعمال جميع الدعائم لأغراض تجارية بغية ترقية التراث الثقافي ومعرفته وتعميمه.
- ضمان مهام الاتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي في الجزائر وفي الخارج بشكل خطي أو سمعي بصري.
- ضمان مهام الاستشارة باتجاه المالكين ومستعملي الممتلكات الثقافية العقارية المحمية.

** تم إنشاؤه طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-488 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005، والذي تضمن تغيير الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية وكذا تغيير تسميتها إلى "الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها"، ينظر: **المرسوم التنفيذي رقم 05-488 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 الموافق لـ 22 ديسمبر سنة 2005**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 83، الجزائر، 2005، ص 16.

- المشاركة في التظاهرات الثقافية التي تهدف إلى معرفة الممتلكات الثقافية وترقيتها على الصعيد الوطني والدولي.
- ضمان مهام صاحب المشروع المفوض فيما يخص الدراسات وإنجاز مشاريع ترميم واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية المحمية التابعة للأملاك العمومية للدولة وللجماعات المحلية[1].

- **مديرية التعمير والبناء** : هي الأخرى لها دور في حماية التراث الأثري من خلال مخططات التهيئة العمرانية التي نص عليها القانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير[2]، والمتمثلة في :

- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)**: عبارة أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغة المرجعية لمخطط شغل الأراضي، كما يقوم بتحديد :
  - ✓ التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع.
  - ✓ توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
  - ✓ مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها[3].

- **مخطط شغل الأراضي (POS)**: يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي، كما يحدد بالتفصيل بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي، ويعين الكمية الدنيا والصغرى من البناء المسموح بها، ونمط البنايات واستعمالاتها وارتفاعاتها، ويحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت ذات المصلحة العامة وتخطيط طرق

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 05-488** ، المرجع السابق، ص 16، 17.

[2] **قانون رقم 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر سنة 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 52، الجزائر، 1990، ص 2.

[3] المرجع نفسه، ص 4، 5.

المرور، كما يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق التي يجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها[1].

ولمخطط شغل الأراضي (POS) و المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) دور في حماية النسيج العمراني العتيق من خلال تحديد المناطق التي يحضر البناء عليها القريبة من المعالم التاريخية والمواقع الأثرية، إضافة إلى احترام النمط العمراني القديم.

وشملت هذه المخططات مدينة تلمسان العتيقة غير أن تطبيق ما نص عليه قانون التهيئة والتعمير رقم 90-29 فيما يخص هذه المخططات لا نجده مطبقا على أرض الواقع من خلال ما تشهده المدينة من تجديد وتحديث في البنايات وأعمال البناء على مواقع أثرية تدخل ضمن حدود المدينة العتيقة تلمسان.

2- إجراءات الحفاظ على المباني المكونة للنسيج العمراني للمدينة العتيقة تلمسان:

تطرقنا سابقا إلى مجموعة من النقاط المتعلقة بأساليب الحفاظ على المباني الأثرية والتي تعتبر نقطة مهمة في مجال الحماية والمحافظة، والتي وجب تفعيلها بصفة خاصة بالمدينة العتيقة لتلمسان نظرا للأضرار التي أصبحت تهدد بقاءها، وسنسلط الضوء في بادئ الأمر على الإجراءات التي تختص بحماية المبنى بحد ذاته باعتباره المكون الأساسي للمدينة، لنترك إجراءات الإحياء للعنصر الموالي باعتبار الإحياء عملية إعادة بث الحياة التقليدية من جديد في المدينة العتيقة. ويمكن تحديد إجراءات حماية المباني الأثرية ودروب وأزقة المدينة فيما يلي:

1-1- الصيانة والترميم: تعاني جل مباني المدينة العتيقة (تلمسان) من مجموعة من الأضرار المذكورة سابقا والتي يجب معالجتها والقضاء على العوامل المتسببة في حدوثها، ويتم ذلك من خلال القيام بمجموعة من الأعمال التطبيقية والمتمثلة في أعمال الصيانة والترميم.

ومن خلال معاينتنا الميدانية لمجموعة من الدروب بالمدينة وتشخيص حالتها، يمكن اقتراح جملة من الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الأضرار وفقا للبنك المعلوماتي المكتسب خلال مسارنا الدراسي بتخصص الصيانة والترميم والإطلاع على بعض المراجع المختصة بهذا المجال، وهي كالتالي:

[1] قانون رقم 90- 29 ، المرجع السابق، ص 6.

- نزع النباتات من الجدران والتخلص من الفطريات والطحالب التي لها تأثير على مكونات مواد البناء، وتتسبب في تشويه المظهر الخارجي للمباني.
- ترميم الشقوق والشروخ بالمباني بطريقة دقيقة وتقنية وباستعمال مواد مناسبة لذلك.
- علاج مظاهر الرطوبة التي تعاني منها أغلب مباني المدينة والقضاء على مصدرها، خاصة تلك التي تسببها المياه الجوفية إذ تعتبر أكثر خطورة باعتبارها تهدد أساسات المباني وهيكلها الإنشائي.
- تنظيف أسطح وواجهات المباني من التلف البيولوجي والمرض الأسود (نتائج التلوث الجوي).
- تثبيت مواد البناء مع بعضها باستعمال الملاط.
- ترميم الأسقف وتدعيمها.
- تدعيم الجدران ذات الحالة المتدهورة.
- تلبيس الجدران في المناطق التي فقدت الطبقة الخارجية من التلبيس.
- توفير الصيانة الدورية التي يتم من خلالها مراقبة حالة المباني بصفة دائمة.

كما يوجد مجموعة من النقاط الأساسية التي لها دور في نجاح هذه الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

- الاعتماد على التحاليل المخبرية في تشخيص الأضرار باعتبارها تعطي نتائج دقيقة في تحديد عوامل التلف للقضاء عليها. غير أن هذه العملية تحتاج إلى أجهزة وأدوات خاصة ومختصين يتقنون العمل بها، كما تحتاج إلى دعم مالي من أجل توفيرها أثناء القيام بالتحاليل، ويمكن القول أنه يجب استحداث مخابر خاصة مجهزة من أجل القيام بالتحاليل المخبرية.
- الاستعانة بمرممين مختصين في عمليات الصيانة والترميم.
- محاولة استعمال نفس مواد البناء في الترميم ومنع استعمال الاسمنت المسلح للمحافظة على أصالة المبنى وعدم حدوث تأثيرات جانبية بين مواد البناء ومواد الترميم.
- توفير وسائل ومواد الترميم التي يحتاجها المرممين في أعمالهم.

- صيانة أنظمة الصرف الصحي وأنابيب توصيل المياه فهي تعمل على رفع نسبة المياه التحت أرضية التي تنفذ من خلال الخاصية الشعرية إلى أساسات المباني ومن ثم إلى جدرانها، كما تؤثر على الأرضيات.
- تنظيم حركة المرور ومحاولة القضاء عليها داخل النسيج العمراني للمدينة العتيقة باعتبارها تتسبب في حدوث تشققات على مستوى المباني بفعل الاهتزازات التي تنتج عنها، كما لها دور في التلوث الجوي بفعل الغازات التي تنتج من احتراق البنزين والتي تترسب على الأسطح الخارجية للجدران على شكل بقع سوداء (المرض الأسود).
- توفير الرقابة من قبل المؤسسات المعنية لمنع أي تدخل عشوائي على معالم المدينة.
- صيانة وترميم جميع المباني سواء كانت مصنفة أو غير مصنفة حتى نقضي على الإهمال الذي يجوب المعالم غير المصنفة والمهمشة.

2-2- القضاء على الملوثات البصرية: يصنف التلوث البصري ضمن المشاكل التي تعاني منها المدينة العتيقة حاليا، والذي نتج عن التطور الصناعي والتكنولوجي الحاصل في مجتمعنا اليوم، ويمكن التخلص منه كما يلي:

- تعتبر الصيانة والترميم نقطة أساسية في القضاء على التلوث البصري باعتبارها تعيد الشكل الجمالي للمباني خاصة الواجهات والجدران الخارجية.
- الاعتماد على أنظمة توصيل الكهرباء تحت الأرض نظرا لما تشكله أعمدة وخيوط الكهرباء من تشوه خارجي للمباني والدروب والذي لاحظناه بكثرة بالمدينة.
- وضع عدادات الماء والغاز والكهرباء ضمن صناديق تتلاءم مع الشكل التقليدي للمبنى.
- نزع اللافتات واللوحات الإشهارية التي تحجب الرؤية، خاصة التي يضعها التجار أمام واجهات محلاتهم.
- القضاء على حركة المرور داخل قلب المدينة فهي الأخرى تعتبر من الملوثات البصرية، وتخصيص مواقف للسيارات خارج حدود المدينة.
- وقف استعمال مواد البناء الحديثة داخل النسيج الحضري للمدينة القديمة، ومنع البنايات العمودية ذات النمط الغربي داخلها.

- إزالة المقعرات الهوائية وكل ما يشوه المظهر الخارجي للمباني.
- إعادة بناء المباني المهدمة والمخربة أو إزالة أنقاضها حتى لا تشكل تشويها للمظهر الخارجي للنسيج المعماري.

2-3- تحسين المسكن التقليدي وصيانته: وتعتبر هذه النقطة من بين أساليب الحفاظ التي جاءت بها وثيقة واشنطن من أجل حماية المدن التاريخية والمناطق العمرانية لسنة 1987م* ويتم ذلك من خلال :

- تدعيم هيكله الإنشائي في حالة المساكن المتدهورة.
- صيانة وترميم جميع أجزائه المتضررة.
- تهيئة وتجهيز المسكن القديم بجميع المستلزمات اليومية من أجل توفير ظروف العيش الملائمة التي تتطلبها الحياة العصرية.
- إعادة هيكلة وتجديد جميع قنوات الصرف الصحي وأنابيب الماء والغاز وأسلاك الكهرباء بطريق تتناسب مع النمط التقليدي لهذه المساكن.
- المراقبة الدورية من قبل الهيئات المسؤولة لمنع أي تدخل عشوائي من قبل أصحاب المسكن، ومحاولة توعيتهم بالأهمية التاريخية والأثرية لهذا النوع من المباني.

2-4- تأهيل ودمج معالم المدينة العتيقة في الحياة اليومية: تعد هذه العملية مرحلة مهمة في عملية الحفاظ، وتأتي بعد القيام بمجموعة من الإجراءات الخاصة بتجهيز المبنى الأثري والتي تضم صيانته وترميمه وتهيئته لتولي الوظيفة المقترحة التي سيشغلها مستقبلا، دون المساس بأصالته. و يتحقق من خلالها ما يلي:

- عدم إهمال المبنى وهجره.

* وثيقة واشنطن من أجل "حماية المناطق التاريخية والمساحات العمرانية" أصدرتها منظمة ICOMOS عام 1987 وهي تتمة لما جاء في ميثاق البندقية 1964: تضمنت مجموعة من المبادئ والأهداف التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية الحفاظ على المدن القديمة والمراكز التاريخية إضافة إلى الطرق والوسائل التي يجب إتباعها، ينظر: هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 149، 150.

- تعتبر وسيلة للإنفاق على صيانته والعناية به.
- تجعله على صلة بالحياة وربط الماضي بالحاضر من خلال فتحه للجمهور[1].

وفي المدينة العتيقة تلمسان لاحظنا أن أغلب معالمها تؤدي وظيفة معينة، سواء كانت وظيفتها الأصلية كالمنازل التي تؤدي وظيفة السكن (مثل: منزل محمد ديب المحاذي لمسجد أولاد الإمام) أو المساجد مثل الجامع الكبير(الصلاة)، أو إعطائها وظيفة أخرى مناسبة مثل: مسجد أبي الحسن التنسي الذي يؤدي وظيفة المتحف إذ يعرف بمتحف الخط الإسلامي، يضم مجموعة من المخطوطات محفوظة داخل واجهات وموزعة بقاعات المسجد، كما ينضم هذا المتحف مجموعة من الملتقيات والأيام الدراسية التي تستقطب مجموعة من الزوار خاصة خلال التظاهرات الكبرى كشهر التراث أو تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2011، وهو بذلك في نشاط دائم مما يجعله مندمجا في الحياة اليومية وفي نفس الوقت هو يُعرِّف بالنمط المعماري الذي شيد عليه إذ يمثل تحفة معمارية في حدّ ذاته، هذا بالنسبة للجانب الإيجابي من توظيف هذا المعلم التاريخي، أما بالنسبة للجانب السلبي يبقى محل إشكال حول الحالة التي هو عليها اليوم، إذ نجده يعاني من نسبة مرتفعة من الرطوبة التي أثرت بشكل كبير عليه خاصة على الزخرفة الجصية التي تزين محرابه وجدرانه الداخلية، كما لها تأثير على المخطوطات المحفوظة داخله، ما يستدعي التدخل الفوري من أجل حماية هذا المعلم.

تتطلب عملية تأهيل ودمج المباني الأثرية والمدينة العتيقة عامة الالتزام بمجموعة من الشروط الواجب اتخاذها قبل القيام بهذه الخطوة، والمتمثلة في:

- ضرورة توافق الأنشطة (الوظائف) الجديدة مع طابع المدينة القديمة[2].
- إذا احتاج المبنى لبعض التعديلات فلتكن محدودة قدر الإمكان.
- استخدام المبنى قد يحتاج إلى بعض الإضافات، لذلك يجب أن تكون العناصر المضافة من مواد تتناسب مع مواد البناء الأصلية للمبنى الأثري مع مراعاة مبدأ التمييز.

[1] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 67.

[2] وثيقة واشنطن من أجل صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية: 1987م.

- في حالة ترميم المبنى واستكمال عناصره الناقصة من أجل توظيفه يجب الاعتماد على المبادئ التي وردت بميثاق البندقية [1].

غير أن الشرط الأول المتعلق بضرورة توافق الوظيفة الجديدة مع طابع المدينة القديمة هو أساس استخدام أي مبنى أثري، فمن خلاله سيتم المحافظة على أصالة المبنى من الناحية الوظيفية، وبذلك إحياء النمط التقليدي للمدينة ككل، فعلى سبيل المثال: قلعة المشور الواقعة بالقسم المركزي للمدينة العتيقة تلمسان، تعتبر من المراكز المشهورة بالمدينة فهي تستقطب عددا كبيرا من الزوار، كما أنها ذات نشاط دائم خاصة في المناسبات الدينية والثقافية كشهر التراث والمولد النبوي الشريف... إلخ، ما يساهم في رفع مستوى النشاط السياحي بالمدينة ومن ناحية أخرى يساهم في الجانب الاقتصادي ويمكن اعتماده كدخل يعتمد في الصيانة والترميم.

والسهر على أداء هذه العمليات ونجاحها من مهام الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها.

ويمكن اقتراح مجموعة من الحلول في مجال التأهيل التي يمكن أن تحيي المدينة العتيقة تلمسان من جديد وبذلك نصل إلى نقطة الإحياء التي سنتحدث عنها في العنصر الموالي، وتتمثل هذه الحلول فيما يلي:

- كمرحلة أولية يجب صيانة وترميم مباني المدينة العتيقة وتختلف حسب حالة كل مبنى.
- يستحسن أن تكون الوظيفة المقترحة أصلية، أو وظيفة مغايرة مع احترام النمط التقليدي للمبنى وأصالته، فمثلا:
  - ✓ المساجد يتم صيانتها وترميمها ومن ثم تستعمل لأداء وظيفتها الأصلية (الصلاة).
  - ✓ المساكن هي الأخرى بعد صيانتها وتهيئتها تستعمل للسكن، مع ضرورة المحافظة على النمط المعيشي التقليدي بها، وفرض العقوبات على ساكنيها في حال اتخاذ أي إجراءات غير قانونية (تدخلات عشوائية وإضافات تمس بمخطط المسكن القديم، عملية البيع دون إعلام الجهات المعنية والتي لها الأولولية في شراء هذا الممتلك) باعتبارها ممتلكات ثقافية

[1] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 67.

وتدخل في إطار القطاع المحفوظ للمدينة العتيقة، مع تكليف لجنة متخصصة من قبل مديرية الثقافة باعتبارها الهيئة المخولة بتطبيق إجراءات الحفاظ على المدينة العتيقة والسهر على حمايتها بمراقبة هذه المساكن باستمرار ليكون هنالك إطلاع دائم بحالتها من أجل التدخل الفوري عند تدهورها.

وعملية إحياء النمط المعيشي بالمسكن التقليدي تعتبر بمثابة إعادة بعث الحياة التقليدية بها، ويمكن أن تتم من خلال تجهيز هذه المساكن بأسلوب تقليدي، غير أن هذه النقطة صعبة التطبيق نظرا للنمط الحديث والمعاصر الذي يعيشه أهل المدينة اليوم مواكبة للتطور الحاصل في العالم، إلا أنه يمكن بناء أحياء سكنية جديدة خارج المدينة العتيقة ونقل الأهالي إليها، وبذلك تكون فارغة يمكن التحكم فيها واستغلالها بأي طريقة، كتجهيزها وتهيئتها وفتحها كبيوت لمبيت السياح مقابل مبالغ مالية معتبرة ليستفاد منها في عمليات الصيانة والترميم، وبذلك تساهم في القضاء على مشكلة التمويل المالي لأعمال الصيانة والترميم وفي نفس الوقت إحياء المسكن التقليدي بالمدينة وبالتالي المحافظة عليها والتعريف بها.

- ✓ المركز التجاري بالمدينة: إعادة بعث الصناعات والحرف التقليدية التي كانت سائدة بالمدينة القديمة.

2-5- إحياء المدينة العتيقة تلمسان: عندما تحدثنا عن التأهيل والدمج ركزنا على مباني فردية وكلها تلتقي عند نقطة الإحياء باعتباره يعتمد على ربط هذه المباني القديمة بالحياة اليومية وإعادة إحياء النمط التقليدي بالمدينة في جميع جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

3- إجراءات الحماية الإدارية والقانونية: والمتمثلة في :

3-1- الجرد والتصنيف: تعتبر هذه العمليات من مهام مديرية الثقافة، وبمدينة تلمسان العتيقة العديد من المباني الأثرية غير المصنفة والتي لها أهمية تاريخية وفنية ومعمارية وتدخل في إطار النسيج المعماري للمدينة، والتي يجب تصنيفها لتدخل في إطار الحماية.

إلا أن هذه العملية لا تنتهي عند هذا الحد إذ وجب على الهيئات المسؤولة عن حماية التراث الأثري متابعة ومراقبة هذه المعالم وهذا ما تفتقر إليه جل المباني المصنفة بالمدينة.

3-2- إنشاء القطاع المحفوظ للمدينة العتيقة تلمسان: تم إنشاء القطاع المحفوظ لمدينة تلمسان وسمي بـ: " المدينة العتيقة " وذلك حسب ما جاء في **المرسوم التنفيذي رقم 09-403 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430 الموافق 29 نوفمبر سنة 2009**، وقد حددت مساحتها بـ 51 هكتار وعينت حدودها كالآتي:

- **الشمال:** نهج كزي عوال محمد.
- **الجنوب:** نهج حمصالي سايح.
- **الشرق:** نهج قوار حسين.
- **الغرب:** نهج الاستقلال، شارع الرائد جبار، شارع الإخوة عبد الجبار، شارع الرائد حمري محمد، باب الحديد، ثكنة ميلود ورأس القصبة[1].

وقد تم إعطاء أمر لمكتب الدراسات " ARCADE " في 2009/12/31 بانطلاق دراسة وإعداد المخطط الدائم لحفظ القطاع المحفوظ للمدينة العتيقة تلمسان واستصلاحه (PPSMVSS)[2] ، غير أن هذا المخطط لا يزال في مرحلته الثانية وحسب ما جاء في تقرير المرحلة الأولى أنها انتهت في أفريل 2018 ، وهي مدة طويلة بالنسبة لتاريخ بدأ الأعمال المذكور سابقا.

ومن خلال التقرير المقدم من طرف مكتب الدراسات "ARCADE" إلى مديرية الثقافة حول سبب هذا التأخر والذي تضمن الأسباب الآتية:

- مجموع الأعمال الترميمية التي انطلقت في فيفري 2010 على إثر الاستعداد لاحتضان تظاهرة عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2011.

---

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 09- 403 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1430 الموافق 29 نوفمبر سنة 2009**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 71، الجزائر، 2009، ص 6، 7.

[2] **تقرير من مديرية الثقافة بتلمسان، مصلحة التراث الأثري.**

- تسليم هذه الأعمال لمكاتب دراسات مختلفة ومقاولين غير مكتب الدراسات "ARCADE" والذي قام بتصحيح الدراسة التشخيصية للمدينة أكثر من مرة حسب الترميمات التي كانت تجرى في إطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية.
- إعطاء أمر لمكتب الدراسات "ARCADE" بالتوقف من أجل دمج جميع العناصر المعمارية في المرحلة الأولى الخاصة بالدراسة التشخيصية والتدخلات الإستعجالية لمخطط الحفظ.
- تتبع مكتب الدراسات "ARCADE" لمجموع الأعمال الإستعجالية بحي الرحيبة رغم أنه غير مسؤول عنها، وكل الأعمال التي تدخل في حيز الدراسة، إضافة إلى دراسة ملفات رخص البناء لحوالي 100 مسكن تدخل هي الأخرى ضمن محيط الدراسة[1].

3-3- تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بحماية التراث الأثري: وذلك من خلال تطبيق ما نص عليه قانون حماية التراث الأثري رقم 98-04 سواء في مجال الجرد والتصنيف أو عمليات الصيانة والترميم ونزع الملكية، إضافة إلى تطبيق العقوبات التي نصت عليها المواد: من المادة 91 إلى المادة 105 من هذا القانون.

ففي ظل غياب التطبيق الفعلي للقوانين وغياب الوعي بأهمية هذا الإرث الحضاري تتفاقم الأوضاع وتتدهور المباني الأثرية مما يؤدي إلى اندثارها مع مرور الزمن.

4- وضع الخارطة الأثرية : ليتم تعيين حدود المدينة العتيقة عليها بعد جرد كل معالمها التاريخية ومواقعها الأثرية؛ وهي عبارة عن خارطة يتم تحديد جميع أماكن المعالم التاريخية والمواقع الأثرية عليها بالاستعانة بذوي الاختصاص من جغرافيين وطبوغرافيين... لتوزع على السلطات المحلية ومؤسسات البناء والتعمير بكامل الولاية، تفاديا لأي مشروع تنموي قرب أي معلم تاريخي أو موقع أثري[2].

5- تشجيع المشاركة الشعبية: ترتبط هذه النقطة بالوعي الثقافي لأهل المجتمع ومدى اهتمامه بهذا الإرث الحضاري، وهذا ما يغيب عن أهل مدينة تلمسان العتيقة، مما ساهم في تفاقم الأوضاع

[1]Etude pour l'élaboration du Plan Permanent de Sauvegarde et de Mise en Valeur du Secteur Sauvgarde de La Ville de Tlemcen (PPSMVSS)…, Op.cit, p 5.

[2] بن زغادي محمد، المرجع السابق، ص 505.

بالمدينة ووصولها للحالة المتدهورة التي تعاني منها في وقتنا الحالي، إضافة إلى الثقافة الغربية والعولمة التي سيطرت على كافة المجتمعات، لذلك أشرنا إلى وجوب تشجيع المشاركة الشعبية لحماية التراث الأثري بالمدينة، لتساهم كل فئات المجتمع صغيرهم وكبيرهم في الحفاظ عليها ويتم ذلك من خلال:

- نشر الوعي بأهمية تراث المنطقة ووجوب الحفاظ عليه.
- دمج مفاهيم حول التراث وأهميته في المقررات التعليمية للأطفال.
- تنظيم رحلات وزيارات للأطفال لمعالم تاريخية ومواقع أثرية ومتاحف.
- وضع لوحات تعريفية بالمناطق التراثية.
- تخصيص برامج تراثية تعرض بشكل يومي يتم من خلالها التعريف بالتراث الأثري لكل منطقة.
- التعريف بالتراث الأثري من خلال النشر المكثف لمواقع ومعالم تاريخية على وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها الوسيلة الأكثر تداولا بين أوساط المجتمع.

لاحظنا في الآونة الأخيرة حركة واسعة في مجال التعريف بالموروث الحضاري بالنسبة للمدارس من خلال دمج مفاهيم حول التراث الأثري في برامجها التعليمية لبعض المستويات، نتج عنها زيارات لمواقع أثرية ومعالم تاريخية ومتاحف، وهذه نقطة بداية إيجابية يمكن أن تعطي نتائج جيدة مستقبلا.

غير أنه لا يمكن التوقف عند هذا الحد بمجرد انتهاء العام الدراسي ينتهي التعريف بالموروث الحضاري، فمثلا يمكن تخصيص مواد أساسية خاصة بالتراث الأثري لجميع المستويات تبدأ من التعليم الابتدائي إلى غاية التعليم الثانوي، لمنح تخصص علم الآثار بالجامعات شعبية أكثر وإعطائه حقه كغيره من التخصصات الأخرى.

كما لاحظنا أنه خلال شهر التراث من كل سنة تقوم الهيئات المسؤولة عن حماية التراث الأثري بتنظيم مجموعة من الملتقيات والأيام الدراسية والنشاطات الثقافية غير أن هناك إقبال محدود لمثل هذه التظاهرات فأغلبية الزوار والحاضرين يكونون من ذوي الاختصاص وبعض الفئات التي تهتم بهذا المجال، لنستنتج أن هناك مسافة كبيرة بين أهل المجتمع والتراث الأثري.

من خلال ما شهدته بعض الدروب بالمدينة العتيقة تلمسان من تنظيف وإصلاحات وترميمات من قبل سكانها في الفترات الأخيرة ضمن ما يسمى بالحراك الشعبي، نلاحظ أنه يمكن إحداث

تغيير جذري لحماية هذه المدينة نظرا للوعي الذي انتشر خلال هذه الفترة، إذ قام مجموعة من الشباب بمبادرة لترميم بعض الدروب والأحياء السكنية كالمدرس وحي سيدي الجبار ودرب سيدي اليدون... والتي بدأت بحملات تنظيف وتدخلات ترميمية يمكن القول عنها عشوائية، ليلتحق بعض المتطوعين من أهل الاختصاص لتقديم بعض النصائح حول عمليات الترميم وطرق الحفاظ على هذا الإرث الحضاري، لتصبح الأعمال أكثر تقنية وهذا ما لاحظناه خلال زيارتنا الميدانية لهذه الأحياء، فانتشرت هذه الأعمال على وسائل التواصل الاجتماعي وأصبحت هذه الأخيرة تشهد إقبال العديد من الزوار بعدما كان دخولهم إليها شبه مستحيل في وقت سابق.

في ظل غياب دور المؤسسات المختصة بالحفاظ على التراث الأثري يعتبر استمرار هذه المبادرات بمثابة خطوة مهمة في حماية هذه المدينة العتيقة، وتصبح أكثر نجاحا لو تتلقى الدعم من هذه المؤسسات ليتم بذلك تفعيل المشاركة الشعبية في إطار قانوني وعلمي ومنهجي.

إذا ما تحدثنا عن المبادرات الخاصة بحماية هذه المدينة العتيقة (تلمسان) فهي كثيرة والتي ذكرت خلال هذا البحث غير أنها لم تصل بعد لمستوى الحماية والمحافظة الفعلية، بسبب غياب التطبيق على أرض الواقع وإن وجد فبنسب قليلة، لتبقى الإشكالية مطروحة حول كيفية الوصول إلى حفظ هذه المدينة والقضاء النهائي على المشاكل والأضرار التي تهدد هذا النسيج الحضاري العتيق، ما يستدعي صرامة الهيئات المختصة في حماية التراث الأثري في تطبيق القوانين وفرضها على جميع أفراد المدينة، ومحاولة الربط بين تراثها الحضاري والحياة العصرية.

خاتمة

شهدت المدينة العتيقة تلمسان تطورا حضاريا منذ نشأتها إلى يومنا هذا، غير أن تخطيطها العمراني الأصلي تغير مع مرور الوقت، فبعد أن اكتمل نسيجها المعماري خلال الفترة الزيانية جاء المستعمر الفرنسي وغيّر بعض معالمها الأصلية، ومع التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده مجتمعاتنا الحالية تغير تدريجيا النمط التقليدي بالمدينة، إذ مس جميع جوانبها سواء من الناحية الاقتصادية (الاعتماد على الصناعة والتخلي عن الحرف التقليدية)أو الاجتماعية والثقافية (التخلي عن الثقافة الأصلية وتقليد المجتمعات الغربية في أسلوب العيش)، والذي أثر في عمارتها الأصلية.

قامت المؤسسات المعنية بحماية التراث الأثري بعدة مبادرات لحماية هذا الإرث الحضاري، إلا أنها لم تصل بعد إلى الحماية المطلقة والحفاظ التام ما جعل الأوضاع بها تتفاقم وتزداد يوما بعد يوم مما يتطلب التدخل الفوري من أجل إيقاف الأضرار التي تهدد معالم المدينة والحد من التعدي عليها الذي سببه العامل البشري، وبعد إعطاء مجموعة من الحلول التي يمكن أخذها بعين الاعتبار لحماية المدينة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات كخلاصة لهذه الحلول:

- ضرورة تعاون المؤسسات الخاصة بحماية التراث الأثري وتكوين أخصائيين في أعمال الصيانة والترميم.
- تطبيق القوانين الردعية على كل من يتعدى على معالم المدينة.
- تطبيق أحكام مخطط الحفظ للمدينة العتيقة تلمسان ومنع أي تدخلات عشوائية على المباني.
- إعادة تهيئة المدينة من جديد بالقضاء على كل الملوثات البصرية من مقعرات هوائية وأسلاك وأعمدة كهربائية وأنابيب الماء والغاز وإعادة هيكلتها من جديد بطريقة تتناسب مع النمط التقليدي للمباني.

- محاولة إحياء الصناعات التقليدية بالدروب والمحلات التجارية من خلال تشجيع أصحاب الحرف التقليدية على الإنتاج وتوفير المادة الأولية.
- تهيئة شوارع ودروب المدينة العتيقة، وصيانتها والقضاء على مصادر المياه الجوفية بها.
- القضاء على حركة المرور داخل النسيج العتيق للمدينة وإنشاء مرائب للسيارات قريبة منها حتى يتسنى للسكان ركن سياراتهم بها والدخول للمدينة.
- المراقبة الدورية لجميع المباني بالمدينة العتيقة خاصة السكنية (المحافظة على أصالة المباني القديمة).
- توعية السكان بأهمية هذا التراث الأثري ووجوب المحافظة عليه.
- نزع كل اللوحات الإشهارية التي تدخل في إطار النسيج العتيق للمدينة واستبدالها بلوحات إرشادية وتعريفية بالمدينة العتيقة ودروبها وأحيائها وجميع منشآتها الأثرية لتكون وجهات ظاهرة للسياح.
- صيانة وترميم جميع واجهات المباني القديمة والقضاء على الملوثات البصرية التي تشكلها لافتات المحلات التجارية.
- تشجيع سكان المدينة العتيقة وإشراكهم في أي أعمال للصيانة والترميم.
- تنظيف دروب وأزقة المدينة العتيقة وتوفير أشخاص لجمع النفايات بطريقة دورية.

تبقى هذه النقاط مجرد مقترحات وهي كثيرة وعديدة إلا أن بداية التطبيق هي الأساس فللوصول إلى الحماية الفعلية والمحافظة على هذه المدينة التاريخية لابد من التدخل الفوري ووضع حد لهذه المخاطر.

ملحق وثيقة صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية

أصدرت منظمة ICOMOS عام 1987 وثيقة تكمل ميثاق البندقية والمتمثلة في "وثيقة صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية"، وقد تضمنت مقدمتها ما يلي:

- كل المجتمعات في المدينة التي تطورت تدريجيا مع الوقت هي التعبير عن تنوع المجتمعات خلال التاريخ.
- هذه الوثيقة تتعلق بمساحات المدينة التاريخية الكبيرة منها والصغيرة سواء كانت مدنا أو أريافا أو مراكز تاريخية أو أحياء مع بيئتها الطبيعية أو التي صنعها الإنسان، بالإضافة لدور هذه المساحات كوثيقة تاريخية فإنها تجسد قيم التقاليد الثقافية للمدينة.
- كان الهدف من هذه المعاهدة إرساء القواعد الخاصة لحماية وصيانة وترميم المناطق التاريخية وتطورها وانسجامها مع الحياة المعاصرة.

كما تضمنت مجموعة من المناهج والوسائل:

- يجب أن يسبق التخطيط من أجل صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية بدراسات شاملة متعددة، ويجب أن يتضمن مخطط الصيانة كل الاختصاصات التي تشمل الأثري والتاريخي والمعماري والتقني وعالم الاجتماع، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الأمور القانونية والتنفيذية والاعتبارات المالية الضرورية لتحقيقها، وعليه أن يضمن الانسجام بين المناطق التاريخية والمدينة بشكل عام، وعليه أن يحدد بالتفصيل الأبنية التي يجب الحفاظ عليها والتي يجب أن تحفظ ضمن شروط معينة والأخرى التي يمكن أن تزال مع ضرورة التوثيق قبل أي تدخل.
- يجب أن تخضع أي عملية صيانة لشروط هذه الوثيقة وميثاق البندقية، حتى يتم إقرار مخطط الصيانة بشكل نهائي.
- يعتبر الإبقاء على الأبنية الشيء الحاسم والمهم في فاعلية عملية الصيانة التي تتم في المنطقة التاريخية أو المساحة العمرانية.
- يجب أن تنسجم المهن الجديدة والفعاليات الوظيفية مع صفات المناطق التاريخية أو المساحات العمرانية، ويتطلب تكييف هذه المساحات مع الحياة المعاصرة تحسين الخدمات العامة بشكل دقيق.
- يجب أن يكون تحسين المنازل أول المواضيع الرئيسية للصيانة.

- عندما يكون إنشاء أبنية جديدة أو إعادة تأهيل أبنية موجودة ضروريا، يجب أن يتم احترام المخطط الفراغي ولاسيما المقياس والحجم.
- يجب أن تتوسع المعرفة بتاريخ المناطق التاريخية أو المساحات العمرانية من خلال البحث الأثري.
- يجب أن تراقب حركة النقل ودخول السيارات داخل المنطقة الأثرية أو المساحة العمرانية ويجب توفير مساحات مخصصة لمواقف السيارات ضمن المخطط دون تدمير تلك المساحات أو الطراز التاريخي أو الفراغات العمرانية أو البيئة والمحيط الذي ستخترقه.
- عند تخطيط المدينة أو الإقليم لا يجوز أن تخترق طرقات سريعة ورئيسية المناطق التاريخية أو المساحات العمرانية أو تخربها ولكن يجب أن تحسن طريقة الوصول إليها.
- يجب حماية المناطق التاريخية ضد الكوارث الطبيعية والتخريب مثل التلوث والاهتزازات وأن تكون آمنة لتأمين سلامة المقيمين فيها.
- لكي يتم تشجيع مشاركة كل الأشخاص، يجب أن يتم تنظيم برنامج عام لزيادة وعي المقيمين يبدأ مع عمر الأطفال في المدرسة، ويجب تشجيع أعمال الجمعيات وتأمين الموارد اللازمة لها.
- يجب أن يتم تأمين التدريب المتخصص لكل المهن المتعلقة بالصيانة[1] .

[1] هزار عمران، جورج دبورة، المرجع السابق، ص 149- 152.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- **قائمة المصادر:**

- ابن عذارى المراكشي، **البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح: إحسان عباس، ط 3، ج 4، دار الثقافة، لبنان، 1983م.
- زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، د.ت.
- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، تح: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2001م.
- عبد الرحمن ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: سهيل زكار، ج 7، دار الفكر، لبنان، 2000م.
- محمد بن عبد الله التنسي، **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان (مقتطف من نظم الدّر والعقيان في بيان شرف بني زيان)**، تح: محمود آغا بوعياد، موقم للنشر، تلمسان، 2011م.
- محمد عبد المنعم الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار(معجم جغرافي)**، تح: إحسان عباسين، مكتبة لبنان، بيروت، 1975م.
- ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، مجلد 2، دار صادر، بيروت، د.ت.
- يحي ابن خلدون، **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**، مجلد 1، مطبعة بيير فونطانا الشرقية، الجزائر، 1903م.

- **قائمة المراجع:**

باللغة العربية:

- إبراهيم محمد عبد الله، **مبادئ ترميم وحماية الآثار**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2014م.

- أحمد إبراهيم عطية، عبد الحميد الكفاني، **حماية وصيانة التراث الأثري**، ط 1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003م.
- الرزقي شرقي، **المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م**، ابن خلدون، تلمسان، 2013م.
- السيد محمود البنا، **المدن التاريخية: خطط ترميمها وصيانتها**، ط 2، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2009م.
- إياد عاشور الطائي، **تخطيط المدن في المغرب العربي: دراسة تراثية حتى مطلع القرن الرابع الهجري**، ط1، دار دجلة، الأردن، 2010م.
- براهامي نصر الدين، سيدي محمد نقادي، **تلمسان الذاكرة**، منشورات ثالة-الأبيار، الجزائر، 2007.
- جلال عبد الكافي، **مصير المدن العربية في أفق 2030، المدن العتيقة في أفق 2030: التصورات والاستراتيجيات**، الندوة العالمية لإحياء المدن التاريخية جنوب المتوسط، دار اليمامة للنشر والتوزيع، 2008م.
- جورج مارسي، **تلمسان**، تر: سعيد دحماني، دار النشر التل، الجزائر، 2004م.
- عبد المعز شاهين، **ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، مطابع المجلس الأعلى للآثار**،مصر، 1994.
- عدنان محمد فايز الحارثي، **عمران القاهرة وخططها في عهد صلاح الدين الأيوبي 564-589هـ/ 1168-1119م**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999.
- عزيز طارق ساحد، **آثار ما قبل التاريخ وفجره بمنطقة تلمسان، تلمسان الإسلامية بين التراث العمراني والمعماري والميراث الفني، ج 01، أعمال ملتقى دولي بتلمسان أيام 3، 4، 5 أكتوبر 2011**، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، 2011م.

- عمر بلوط، **فنادق مدينة تلمسان الزيانية: دراسة أثرية**، ط 1، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2011م.
- محمد الطمار، **تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.
- محمد بن رمضان شاوش، **باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان**، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م
- محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
- محمد عبد الهادي، **دراسات علمية في ترميم وصيانة الآثار غير العضوية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ت.
- هزار عمران، جورج دبورة، **المباني الأثرية : ترميمها، صيانتها والحفاظ عليها**، منشورات وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، 1997م.
- يحي بوعزيز، **تلمسان عاصمة المغرب الأوسط**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

باللغة الفرنسية:

-**Analyse urbaine du noyau historique de Tlemcen (2003-2004)**, Etudiants 4e Architecture, département d'architecture, université d'Abou Bekr Belkaid, Tlemcen

-Sidi Mohamed Negadi, Michel Terrasse, Agnés Charpentier, **L'image de Tlemcen dans Les Archives Françaises**, Imprimerie Mauguin,Algérie, 2011.

– قائمة الرسائل والمذكرات:

باللغة العربية:

- إيزيس محي الدين عبده فهد، **تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا " أورفيتو حالة دراسية " وإمكانية تطبيقها في فلسطين "عراق بورين حالة دراسية"** ، رسالة ماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010م.
- بن زغادي محمد، **تأثير التنمية الحضرية على المواقع والمعالم الأثرة بتلمسان**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م.
- بوجلابة فوزية سعاد، **أخطار التلوث على المعالم الأثرية: بعض المعالم الأثرية بمدينة تلمسان(دراسة حالة)**، رسالة ماجستير، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010م.
- دحماني نعيمة دحماني، **جرد المعالم التاريخية والمواقع الأثرية لمدينة تلمسان: دراسة تمهيدية لوضع الخارطة الأثرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تلمسان، 2015م.
- سكوم سفيان، **ترقية السياحة في المدن العتيقة بالجزائر (حالة مدينة تلمسان)**، رسالة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية والإقليمية، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة وهران، 2001م.
- عمر جميل أحمد موقدي، **إحياء وتطوير مركز ديراستيا التاريخي كحالة دراسية لقرى الكراسي في فلسطين**، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.

- لبتر قادة، **تأثير الرطوبة على المعالم الأثرية: دراسة لبعض معالم مدينة تلمسان**، رسالة ماجستير، تخصص علم الآثار والمحيط، قسم علم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007م.
- محمد علام فوزي عتمة، **إعادة تأهيل المباني التاريخية في فلسطين" حالة دراسية: تجربة مدينة نابلس منذ عام 1994"**، رسالة ماجستير في هندسة العمارة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007م.
- نقادي سيدي محمد، **التصميم العمراني لمدينة تلمسان ودلالتها الاجتماعية**، رسالة ماجستير، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1991م.

باللغة الفرنسية:

- Boukerch Djamel, **Evolution de la ville de Tlemcen pendant la période colonial (Eléments de croissance et de transformation)** , thèse de magister en urbanis, epau, 1989.
- Mahdid Souma, **Le tourisme culturel durable comme facteur de mise en valeur du patrimoine architectual : Le cas de la ville historique de Tlemcen**, Thèse de magister en Architecture, département d'architecture, faculté de Technologie, université Abou Baker Bekkaid, Tlemcen, 2012.

- **قائمة المجلات والجرائد:**

المجلات:

- بسام محمد مصطفي، **دور عمليات إعادة البناء في الحفاظ على المباني الأثرية والمواقع التاريخية**، مجلة الإتحاد العام للأثريين العرب، العدد 10، 2009.

- عتو بلبروات، **أضواء حول مدينة تلمسان خلال العهد العثماني**، الحوار المتوسطي، العدد 01.
- عز الدين بويحياوي، **المحافظة على التراث الوطني من وجهة نظر عالم الآثار**، مجلة التراث الأثري، العدد 16، معهد الآثار، الجزائر، 2007م.
- معروف بلحاج، طرشاوي بلحاج، **واقع تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق**، مجلة منبر التراث الأثري، العدد 3، مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان، 2014م.
- نقادي سيدي محمد، **التهيئة العمرانية بمدينة تلمسان من المرابطين إلى بداية الاحتلال الفرنسي (دراسة ميدانية)**، أفكار وآفاق، العدد 03، جامعة الجزائر 2، 2012م.

الجرائد:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1990، 1992، 1994، 1998، 2005، 2009) الأعداد: 52، 53، 79، 44، 83، 71.

- **قائمة القواميس والمعاجم:**

- ابن منظور، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، ط1، مجلد 6، دار المعارف، القاهرة، 1119م.
- عاصم محمد رزق، **معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية**، ط 01، مكتبة مدبولى، 2000م.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، تح: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م.

– قائمة التقارير:

-Etude pour l'élaboration du Plan Permanent de Sauvegarde et de Mise en Valeur du Secteur Sauvgarde de La Ville de Tlemcen (PPSMVSS), Rapport Phase 01, Bureau d'étude technique ARCADE, Tlemcen, Avril 2018.

- Le groupement de Tlemcen Mansourah Chetouane et Beni Mester : Un espace urbain de coherence et de solidarite intercommunale, Etude de revison du plan directeur d'amenagement et d'urbanisme : projet du PDAU, Phase 2, 2005.

- Plan D'Occupation du Sol : Médina de Tlemcen (P.O.S), phase 2, 2000.

- **قائمة المؤسسات:**

- الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية واستغلالها بتلمسان.
- مديرية الثقافة بولاية تلمسان.

- **المواقع الالكترونية:**

- www.d-maps.com
- www.google eurth.com

الفهارس

فهرس الجداول والخرائط

والمخططات والأشكال والصور

فهرس الجداول:

الجدول رقم 01: مشاريع الترميم لسنة 2011.....ص 63-64

فهرس الخرائط:

الخارطة رقم 01: موقع ولاية تلمسان بالنسبة للجزائر.....ص 23

الخارطة رقم02: موقع المدينة بالنسبة لولاية تلمسان.....,,.....ص24

فهرس المخططات:

المخطط رقم 01: موقع بوماريا الرومانية.....ص 26

المخطط رقم 02: تلمسان خلال الفترة الإدريسية.....ص 28

مخطط رقم 03: تلمسان خلال الفترة المرابطية.....ص29

المخطط رقم 04: حدود المدينة العتيقة تلمسان.....ص33

المخطط رقم 05 : مراحل تطور النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة (من الفترة المرابطية إلى الفترة العثمانية).....ص35

المخطط رقم 06:الشوارع والساحات المستحدثة داخل المدينة العتيقة.....ص40

المخطط رقم 07: التوسع العمراني خلال الفترة الاستعمارية.....ص41

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 01: دوائر الأقسام المشكلة للنسيج العمراني للمدينة العتيقة تلمسان.....ص42

فهرس الصور:

الصورة رقم 01: حركة المرور الدائمة بالحي المركزي.....ص50

الصورة رقم 02: تآكل مواد البناء وطبقات الملاط.....ص51

الصورة رقم 03: نمو النباتات والفطريات على جدران المباني.....ص54

الصورة رقم 04: التدخل بمواد حديثة على المباني السكنية.....ص55

الصورة رقم 05: مباني حديثة داخل النسيج العمراني للمدينة العتيقة.....ص56

الصورة رقم 06: التأثيرات الناجمة عن أنابيب الماء.....ص56

الصورة رقم 07: تشوه المظهر الخارجي للمباني.....ص57

الصورة رقم 08: شوارع مستحدثة وحركة دائمة للسيارات داخل المدينة العتيقة.....ص58

الصورة رقم 09: تجديد المباني السكنية بالأحياء العتيقة.....ص60

الصورة رقم 10: منتجات عصرية تباع داخل المحلات التجارية بالمدينة العتيقة.....ص61

الصورة رقم 11: مباني مخربة.....ص62

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر والعرفان

مقدمة.....ص أ- د

فصل تمهيدي: مفاهيم عامة

1- المدينة .....ص 7

2- المدينة لعتيقة .....ص 9

3- أساليب الحفاظ.....ص10

3-1- المحافظة ص10

3-2- الحماية.....ص11

3-3- الصيانة.....ص12

3-4- الترميم.....ص13

3-5- إعادة البناء.....ص14

3-6- التأهيل.....ص15

3-7- الإحياء.....ص15

3-8- الحماية الإدارية.....ص16

3-8-1- الجرد.....ص16

3-8-2- التصنيف.....ص17

3-8-3- الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة.....ص17

3-9- الحماية القانونية.....ص17

3-10- الحماية العلمية.....ص18

4- نظرية المحافظة على المدن العتيقة ومناهج التخطيط والسياسات العمرانية.. .....ص18

الفصل الأول:المعطيات الجغرافية والتاريخية لمدينة تلمسان العتيقة

1- الموقع الجغرافي.....ص22
2- التطور التاريخي لمدينة تلمسان وإشكالية التسمية.....ص24
2-1- تلمسان في فترات ما قبل التاريخ ص24
2-2- تلمسان الرومانية: بوماريا.....ص25
2-3- أغادير.....ص26
2-4- فترة الأدارسة.....ص27
2-5- فترة المرابطين: تاقرارت.....ص28
2-6- فترة الموحدين.....ص30
2-7- فترة الزيانيية.....ص30
2-8- الفترة العثمانية.....ص32
2-9- فترة الاحتلال الفرنسي.....ص34
3- تطور النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة.....ص34
4- مكونات النسيج العمراني لمدينة تلمسان العتيقة.....ص41
4-1- القسم المركزي.....ص42
4-2- القسم الاقتصادي.....ص43
4-3- القسم السكني.....ص45

الفصل الثاني: تحليل وتشخيص الوضع الحالي للمدينة العتيقة تلمسان

1- أخطار ناتجة عن عوامل بيئية.....ص48

1-1- أضرار التلف الميكانيكي.....ص48
1-2- أضرار التلف الفيزيوكيميائي.....ص50
1-3- أضرار التلف البيولوجي.....ص53
2- أخطار ناتجة عن عوامل بشرية.....ص54
2-1- عوامل التجديد والتحديث.....ص54
2-2- عوامل اجتماعية.....ص59
2-3- عوامل اقتصادية.....ص60
2-4- العامل التنظيمي والتشريعي.....ص61
2-5- مشاكل علمية وتقنية.....ص61
2-6- الإهمال والجهل.....ص61
3- الترميمات التي تعرضت لها المدينة.....ص63

الفصل الثالث: الإستراتيجية المقترحة لحماية المدينة العتيقة تلمسان

1- تفعيل دور المؤسسات والهيئات الخاصة بحماية التراث الأثري.....ص66
2- إجراءات الحفاظ على المباني المكونة للنسيج العمراني للمدينة العتيقة تلمسان....ص69
2-1- الصيانة والترميم.....ص69
2-2- القضاء على الملوثات البصرية.....ص71
2-3- تحسين المسكن التقليدي وصيانته.....ص72
2-4- تأهيل ودمج معالم المدينة العتيقة في الحياة اليومية.....ص72
2-5- إحياء المدينة العتيقة تلمسان.....ص75
3- إجراءات الحماية الإدارية والقانونية.....ص75
3-1- الجرد والتصنيف.....ص75

3-2- إنشاء القطاع المحفوظ للمدينة العتيقة تلمسان.....ص76

3-3- تفعيل الإجراءات القانونية الخاصة بحماية التراث الأثري.....ص77

4- وضع الخارطة الأثرية.....ص77

5- تشجيع المشاركة الشعبية.....ص77

خاتمة..... .....ص80

ملحق وثيقة صيانة المناطق التاريخية والمساحات العمرانية.....ص83

قائمة المصادر والمراجع.....ص86

الفهارس.....ص94

فهرس الجداول والخرائط والمخططات والأشكال والصور.....ص95

فهرس المحتويات.....ص98

الملخص:

تعتبر المدينة العتيقة " تلمسان " من بين المدن التاريخية الهامة التي يجب حمايتها والمحافظة عليها في ظل الأخطار التي تهدد بقاءها واستمرارها، نظرا لما تعرضت له من طمس وتغيير في معالمها الأصلية والذي بدأ مع المستعمر الفرنسي واستمر إلى يومنا هذا بفعل التطور الحضاري الحاصل في مجتمعنا الحالي، لذلك وجب على الهيئات المسؤولة التدخل الفوري من أجل وضع حد لهذه التعديات للحفاظ على هذه المدينة.

الكلمات المفتاحية: المدينة العتيقة تلمسان، المدن التاريخية، الحماية، المحافظة، الأخطار، التطور الحضاري، المستعمر الفرنسي.

Résumé :

La Médina de "Tlemcen" est considéré l'une des villes historiques les importantes, qui doit être protégée et préservée face aux dangers qui menacent sa survie et sa continuité, en raison de changement de ses caractéristiques originales a cause de la colonisation française et qui se poursuivent à nos jours en raison du développement civile de notre société. De ce fait les organismes responsables doivent intervenir immédiatement pour mettre fin à ces abus afin de préserver cette ville.

Mots clés : la Médina de "Tlemcen", les villes historiques, protection, préservation, les dangers, développement civile, la colonisation frainçaise.

Abstract :

The ancient city of "Tlemcen" is considered one of the most important historical cities, which must be protected and preserved from the dangers that threaten its survival and continuity, due to change of its original characteristics that have appeared with the French colonization and which continue today because of the civil development of our society. As a result, the responsible organizations must immediately intervene to put an end to these dangers in order to preserve this city.

Key words: The old medina of "Tlemcen", historical cities, protection, preservation, danger, civil development, French colonization.